المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

# دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية

نسخة 2025

الأمم المتحدة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعني بالتنمية المستدامة

## الغاية من هذا الدليل والهدف منه

أُعِدَّ هذا الدليل للبلدان التي تتحضّر لإجراء استعراض وطني طوعي وتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2025، المزمع عقده تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 14 إلى 24 تموز/يوليو في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك.

ويقدِّم هذا الدليل إرشادات مفصّلة حول عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وتقديمها، ويتضمن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة للأمين العام حول تقديم تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية بنسخة معدّلة لعام 2025 في الملحق 2.

ويتضمّن كلّ من الدليل والمبادئ التوجيهية تعليمات ومعلومات عملية عن الخطوات التي يتعيّن على البلدان اتّخاذها عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. والدليل ليس شاملاً، في حين يتوفّر العديد من مصادر المعلومات الأخرى التي قد تساعد البلدان كذلك، وبعضها وارد في هذا النص.

قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بترجمة هذا الدليل إلى اللغة العربية. وهو من إعداد وتحديث: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الإسكوا
ESCWA

## تمهيد

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ميثاق المستقبل خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024، وأعادت فيه التأكيد على أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ترسم خارطة طريق شاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والتغلب على الأزمات المتعددة والمترابطة التي نواجهها، وبناء مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

ولا بدّ من متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومراجعتها بشكل فعّال، لتحسين الإجراءات وتسريع وتيرة التقدُّم باتّجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمترابطة في عالم يتخبط في تحديات وأزمات جمة تتنامى معها آثار تغيُّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي، والصراعات العنيفة، وأوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

وتقع الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تجريها البلدان في صلب عملية المتابعة، فتوفّر مساحةً أساسيةً لاستخلاص الدروس، وتبادل الخبرات، وتسريع عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قُدِّم 366 استعراضاً وطنياً طوعياً إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة منذ عام 2016، ومن المقرّر أن يُقدَّم 39 استعراضاً إضافياً في عام 2025. والدليل هذا يزخر بتجارب جُمعت على مدى تسع سنوات في إعداد الاستعراضات.

وإذ تعمل معظم البلدان حالياً على إعداد الاستعراض الثالث أو الرابع، ينبغي أن تركز على تتبُّع التقدُّم المُحرَز، وتبيان الثغرات في التنفيذ، وتحديد الخطوات ذات الأولوية لتستحيل أهداف التنمية المستدامة واقعاً بحلول عام 2030.

آمل أن يشكّل هذا الدليل مرجعاً مفيداً للبلدان التي تعتزم إجراء استعراضات وطنية طوعية. وسيخضع الدليل لاحقاً للتعديل والتحديث مع اتّساع الخبرة والدراية المكتسبة، فضلاً عن المعرفة المتعمّقة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، آخذاً بعين الاعتبار أي توجيهات جديدة قد تَصْدُر عن الدول الأعضاء.

السيّد لي جونهوا
وكيل الأمين العام
للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

## المحتويات


ألف. نقطة الانطلاق: كيف ينطلق مسار الاستعراض 1

مقدّمة 1
كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي 3

باء. تنظيم الاستعراض والتحضير له 4

جيم. مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين 11

دال. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض 14

توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة 15
إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأُطُر الوطنية 17
تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة 20
عدم إهمال أحد 22
الآليات المؤسسية 24
المسائل الهيكلية 27
الأهداف والمقاصد 28
آليات التنفيذ 30
الملاحق 35

هاء. الرصد والاستعراض 36

واو. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية 39

زاي. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 42

حاء. بعد تقديم الاستعراض 46

الملحق 1. قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي 48

الملحق 2. مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية 51

# دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية

## ألف. نقطة الانطلاق: كيف ينطلق مسار الاستعراض

### مقدّمة

تندرج الاستعراضات الوطنية الطوعية ضمن نطاق أعمال المتابعة والاستعراض التي تخضع لها خطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكنّ تلك الاستعراضات التي يحتضنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ينبغي أن تجري، وفق ما نصّت عليه الفقرة 84 من تلك الخطة، على أساس طوعي تحت إشراف الدولة، على أن تشمل البلدان المتقدّمة والنامية على السواء. ينبغي أيضاً أن توفّر منبراً لعقد الشراكات بسُبُل عدة منها مشاركة المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة[1].

تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية فرصة سانحةً لتبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستخلَصَة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة عام 2030. وتستمدّ أهميتها من أنها تتّبِع آليات مراجعة شاملة وتشاركية وشفافة ومتعمّقة على المستويين الوطني والمحلي، وترتكز على أدلّة ثابتة، وتخلُص إلى دروس وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عملية وتعاونية تدفع باتّجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشير الإعلان السياسي الصادر عن قمة أهداف التنمية المستدامة في عام 2023 إلى أنّ الاستعراضات الوطنية الطوعية أكسبت البلدان دروساً قيّمة، وساعدتها على رصد التقدُّم المُحرَز وعلى إدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية[2].

ومن الضروري، بوجه خاص بالنسبة إلى البلدان التي تقدِّم استعراضها للمرة الثانية أو اللاحقة، أن تبيّن بوضوح التقدُّم الذي حققته منذ استعراضها السابق، وأن تبني على كل استعراض. وهذه البلدان مدعوّة إلى أن تتناول المجالات التي حُدِّدت كتحديات في استعراضها السابق وألاّ تتناول من جديد المجالات التي كانت قد تناولتها من قبل، بل أن تركّز على التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطة.

---

1 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة رقم 70/1. راجع أيضاً الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 67/290، لمعرفة المزيد عن الاستعراضات والتفويض الممنوح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في هذا المجال.

2 https://hlpf.un.org/sites/default/files/2023-09/A%20HLPF%202023%20L1.pdf.

ينبغي عدم فصل الاستعراضات الوطنية الطوعية عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لأنّ الاستعراضات ليست غاية بحدّ ذاتها إنّما وسيلة تتيح للبلدان تقييم التقدُّم المُحرَز – وأوجه القصور – في تطبيقها للأهداف والمقاصد. ويمكنها أن تدعم المبادرات والسياسات الوطنية الرامية إلى تنفيذ الأهداف ورصدها، وتعزيز التنسيق من خلال انتهاج مقاربات الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره.

تهدف الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى تتبُّع التقدُّم المُحرَز على صعيد كل بلد في تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في كافة البلدان، على نحوٍ يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بكلّ أبعادها. أما المبادئ الإرشادية في أعمال المتابعة والاستعراض على كافة المستويات، والمدرجة في الفقرة 74، فتدعو إلى عدّة أمور من بينها أن تكون الاستعراضات موضوعية ومبنيّة على الأدلّة، وأن تكون جامعة وتشاركية وشفافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأشدّ فقراً والأكثر ضعفاً وتخلُّفاً عن سواها[3].

يَعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمرّ لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي[4]، ويلتئم أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

يَعقد المنتدى اجتماعاته بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء، ويتمّ انتخابه لولاية مدتها سنة واحدة. فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يلتئم المنتدى برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موافقاً بذلك على برنامج عمله الذي يشمل تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية. يُذكَر أنّ صاحب السعادة السيد **بوب راي،** سفير وممثل كندا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، سيترأس جلسات الاستعراضات لعام 2025، وذلك بمساعدة نواب الرئاسة الأربعة.

نُفِّذ لغاية اليوم 366 استعراضاً وطنياً طوعياً واستعراضاً إقليمياً طوعياً واحداً (الاتحاد الأوروبي) (22 منها عام 2016، و43 عام 2017، و46 عام 2018، و47 عام 2019 و47 عام 2020، و42 عام 2021، و44 عام 2022، و39 عام 2023، و36 عام 2024). ويتحضّر 39 بلداً الآن لتقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية في عام 2025.

3 الفقرة 74 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

4 قرار الجمعية العامة رقم 70/299.

وقدَّم ما مجموعه 191 بلداً، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي، الاستعراضات، وقدَّم 138 منها أكثر من استعراض واحد. ويُتاح للجميع الاطّلاع على جميع تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل رئيسية، في مستودع المنتدى السياسي الرفيع المستوى على الإنترنت، وذلك عبر الرابط https://hlpf.un.org/countries.

يشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً استعراضات مواضيعية حول التقدُّم المُحرَز باتّجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدة قطاعات[5]. وحدَّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موضوع النقاش في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025، على النحو التالي: "النهوض بحلول مستدامة وشاملة للجميع ومرتكزة على العلم والأدلّة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها من أجل عدم ترك أحد خلف الركب"[6]. وقررت الجمعية العامة أيضاً إجراء استعراض متعمّق لتنفيذ الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 5 (المساواة بين الجنسين)، والهدف 8 (العمل اللائق ونمو الاقتصاد)، والهدف 14 (الحياة تحت الماء)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف).

## كيف تعلن البلدان عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي

بما أنّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدعو لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فيطلب من البلدان بحسب الممارسات المتّبعة أن تُعلِم الرئيس بنيّتها إجراء استعراض، دونما حاجة إلى ملء نموذج أو استمارة تسجيل. بل يتعيّن على كل بلد، فور اتّخاذه قراراً بهذا الشأن، أن يبلِّغه للرئيس بموجب كتاب يتقدَّم به الممثّل الدائم للبلد المعني. يُرسَل الكتاب إلى الأمانة العامة التي تعرضه على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي[7]. وللحصول على نموذج عن هذا الكتاب، يمكن الاطّلاع على الشكل 1. بدوره، يُطْلِع الرئيس البلدان على مجمل المسائل المتعلقة بالاستعراضات بموجب كتاب يوجِّهه إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك. يمكن الاطّلاع على قائمة البلدان المشاركة على مدار السنوات كلها في قاعدة بيانات الاستعراضات الوطنية الطوعية على الموقع الإلكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

5 الفقرة 85 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

6 قرار الجمعية العامة رقم 78/285.

7 يرجى إرسال الكتاب عبر البريد الإلكتروني (director_oisc@un.org) لعرضه على رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

صاحب/صاحبة السعادة [اسم السفير/السفيرة]

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

الأمم المتحدة

صاحب/صاحبة السعادة،

بالإشارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المزمع عقده تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو [العام].

وبناءً على قرار الجمعية العامة 70/1، يشرّفنا طلب تسجيل [اسم البلد] ضمن قائمة البلدان المشاركة في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُقدَّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام [العام].

يولي [اسم البلد] اهتماماً كبيراً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويتطلع إلى المشاركة في تبادل الخبرات والنجاحات والتحديات والدروس المستخلَصة.

نشكركم على إبلاغنا فور استلامكم هذا الكتاب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(الإمضاء)

الشكل 1: نموذج كتاب للإعلان عن قرار إجراء استعراض وطني طوعي

## باء. تنظيم الاستعراض والتحضير له

### الاستعراضات الأولى واللاحقة

يمرّ الاستعراض بعدَّة مراحل عامة، قد يكون بعضها متزامناً، على النحو التالي: أعمال التحضير والتنظيم الأولية؛ وإعداد الاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك إشراك أصحاب المصلحة؛ وتقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وعمليات المتابعة في مرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي. يتناول الدليل الجوانب الأخيرة في موضع لاحق من النص.

تطغى الاستعراضات بنسختها الثالثة أو الرابعة أكثر فأكثر على الدورات المستقبلية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، إذ من المقرر أن تقدِّم 4 دول استعراضها الرابع، و23 دولة استعراضها الثالث، و11 دولة استعراضها الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025. ويمكن إتباع التقرير الأول الذي غالباً ما يشكّل تقييماً مبدئياً لعملية تنفيذ خطة عام 2030، بموجز وتحليل للمبادرات والإجراءات المتَّخذة منذ آخر استعراض؛ ويتناول هذا الموجز الذي يَرِد في التقارير اللاحقة السُبُل المعتمَدة للتغلُّب على التحديات التي تعيق التنفيذ، بما فيها التحديات التي ما زالت قائمة، ودراسة متعمّقة للممارسات الجيدة التي أقرّها أو اتّبعها البلد والدروس التي استخلصها؛ بالإضافة إلى تحليل المشاكل المستجدّة أو الناشئة. قد يتضمّن أيضاً رسم خارطة طريق لمسار التنفيذ مصحوباً بإطار مالي.

### أمثلة من البلدان

في أول استعراض وطني طوعي لها في العام 2018، حدَّدت **جامايكا** ستة مجالات محورية لتسريع مسيرة التقدُّم نحو خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. شملت هذه المجالات تنفيذ الأولويات الوطنية المحدَّدة في خطط التنمية الوطنية وأُطرها بشكل كامل وفعّال؛ وتعزيز نُظُم الإحصاء الوطني؛ وتحسين اتّساق السياسات وبناء القدرات؛ ومواصلة التواصل بشأن أهداف التنمية المستدامة. أظهر تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الثاني الذي قدَّمته جامايكا في عام 2022 الخطوات المستقبلية والتقدُّم المُحرَز في هذه المجالات الستة منذ صدور التقرير الأول. وسلّط الاستعراض الثاني الضوء على عملية تعزيز الملكية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة وتطويعها بما يتناسب مع احتياجات البلد، مسترشدةً برؤية جامايكا لعام 2030، أي خطة التنمية الوطنية للبلاد. وفي إطار استعراض كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، أدرجت جامايكا قسماً عن الدروس المستخلَصة، والخطوات المستقبلية، والموارد اللازمة.

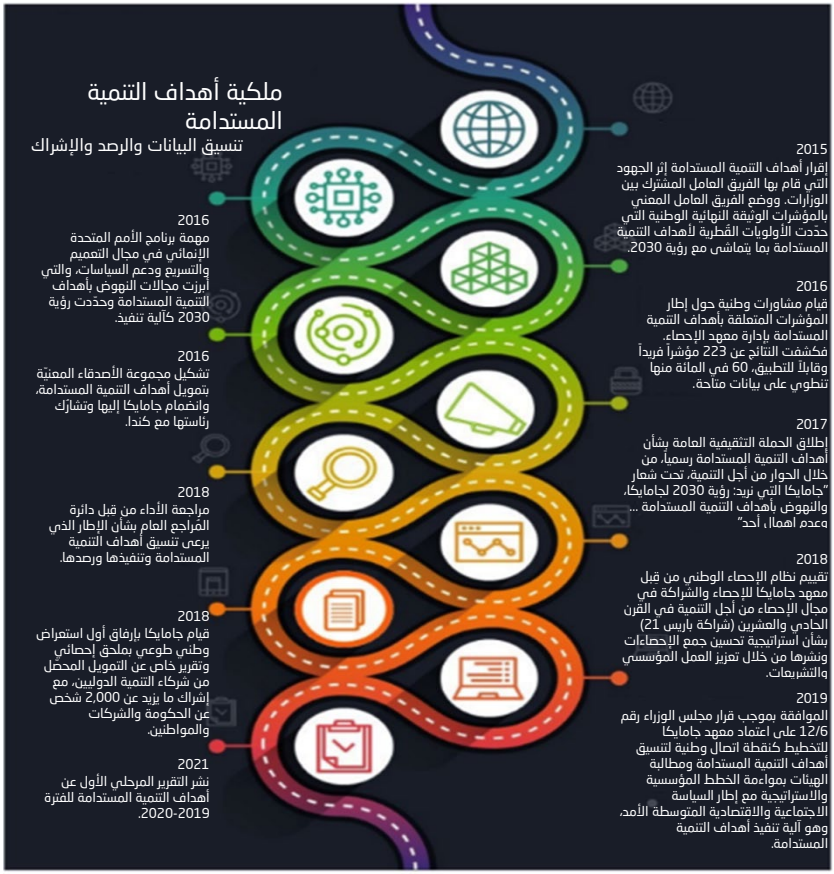


**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من جامايكا، 2022.

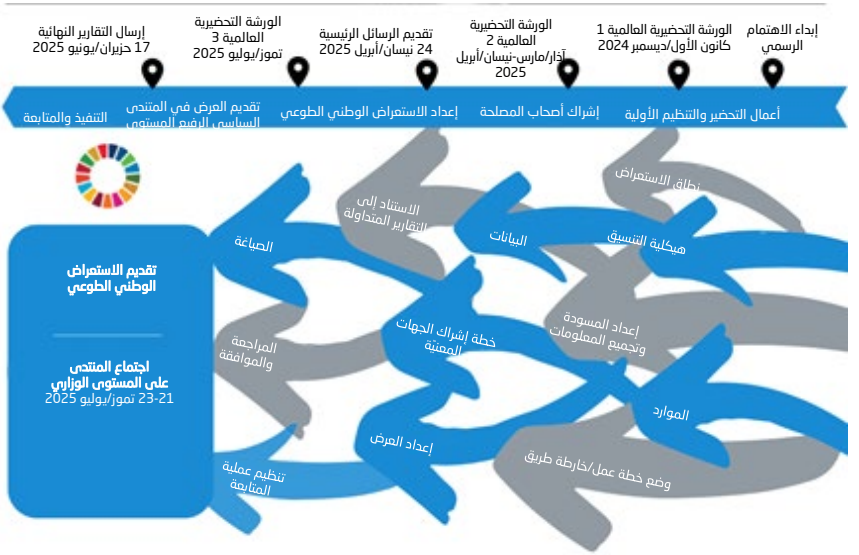


الشكل 2: العناصر اللازمة لتنظيم الاستعراض وإعداده

لا بدّ من درس الخطوات التالية عند وضع خطة العمل/خارطة الطريق لأغراض الاستعراض:

- **وضع خطة عمل أو خارطة طريق ذات منجزات رئيسية مراعية للمُهَل الزمنية التي يحدِّدها المنتدى.** عند إنجازها، يتمّ تعميمها مع الجداول الزمنية على الشركاء الحكوميين وأصحاب المصلحة. يورِد القسم (و) أدناه المزيد من التفاصيل بشأن الخطة الموضوعة لتسليم الرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية في **24 نيسان/أبريل 2025** وتقارير الاستعراضات في **17 حزيران/يونيو 2025.** أمّا المواد السمعية والبصرية فيتعيّن تسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول **24 حزيران/يونيو 2025.**
- **هيكلية التنسيق.** يتعيّن إسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات الحكومية. قد تتمثّل هذه الأخيرة بهيئة أو مؤسسة قائمة أصلاً أو يُتَّخذ تدبير خاص لهذا الغرض، على مثال التعامل مع إدارة أو وكالة رئيسية، أو مجموعة متكاملة مشتركة بين الوزارات، أو مكتب أو لجنة تنسيق. يمكن الاستعانة بفريق استشاري صغير للاضطلاع بمهمة صياغة التقرير، مع ضرورة التعاون الوثيق مع الوزارات والوكالات والمكتب الإحصائي الوطني، والجهات المختصَّة

لتوفير المعلومات والبيانات اللازمة. وبغية تعزيز مبدأ ملكية البلد لعملية الاستعراض، من المفضل أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية الصياغة من جميع النواحي المتعلقة بإشراك مختلف الأطراف المعنيّة منذ البداية. والبلدان المُدرجة لهذا العام مدعوّة إلى التواصل مع المنسق المقيم للأمم المتحدة في حال كان حصولها على الدعم من الأمم المتحدة وارداً.

- **الموارد.** ينبغي تقدير التكاليف المترتّبة على إجراء الاستعراض وصياغته، فضلاً عن تحديد مصادر التمويل الممكنة، عند الاقتضاء، دون إغفال التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن تنظيم مشاورات مع أصحاب المصلحة واجتماعاتهم، ورحلات المسؤولين، وإجراء الاستعراض (تحريراً وتصميماً طباعياً وترجمةً)، وإعداد المواد السمعية والبصرية، بما في ذلك مقاطع الفيديو، تمهيداً لمرحلة العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- **نطاق الاستعراض الوطني الطوعي.** من الأهمية بمكان أن تبيّن الاستعراضات الوطنية الطوعية كيف أنها جزء من تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة[8]. فهي ليست مجرد تقارير عن التقدُّم المُحرَز في تطبيق أهداف التنمية المستدامة، بل يمكن اعتبارها استعراضاً شاملاً لجهود الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره نحو تحقيق خطة عام 2030. يتعيّن أيضاً أن تُبرِز التقارير كيفية تطبيق الاستراتيجيات أو الخطط الوطنية، والتشريعات، والموازنات، والسياسات بما يدعم تطبيق أهداف التنمية المستدامة. كذلك يُطلَب من البلدان أن تحدِّد بدقة أبرز التحديات والصعوبات التي تعترض سبيلها عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالإجمال، والسُبُل الكفيلة بإزالة تلك العوائق بحسب توقعاتها.
- **إعداد المسودة وتجميع المعلومات.** ينبغي وضع موجز أولي والبتّ في حجم الاستعراض، طولاً وتصميماً. وقد اتّضح من التجارب السابقة أنه من المفيد جداً تحديد عدد الصفحات في المراحل الأولى. أمّا في ما يتعلق بجمع الملاحظات والمدخلات، فمن الأجدى إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات. صحيحٌ أنّ المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات المختصَّة تشغل موقعاً هاماً في هذا المجال ويمكن أن تُسهم في أنشطة مُقابلة البيانات، لكنها لا تحجب الدور الذي قد تساهم به جهات أخرى، كالأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والفكر.

8 الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة المعتقد في 29 أيلول/سبتمبر 2023.
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/306/63/pdf/n2330663.pdf.

- **وضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة.** ينبغي تحديد أبرز أصحاب المصلحة، وسُبُل إشراكهم، والنظر في إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية وسواها من الخيارات للاستفادة من مساهماتهم. لهذه الغاية، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان سائر القطاعات والمستويات الحكومية، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، وأعضاء البرلمان، والمؤسسات الوطنية المعنيّة بحقوق الإنسان، والشباب (الشكل 3). ولتيسير التواصل والمتابعة، من المجدي إسناد مهمّة الاتصال بأصحاب المصلحة إلى منسّق. ويمكن للبلدان أيضاً النظر في وضع خطة للتواصل تسهّل نقل المعلومات والنتائج والرسائل الرئيسية للاستعراضات الوطنية الطوعية إلى أصحاب المصلحة والجمهور، خلال عملية إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وكذلك بعد استكمالها.
- **البيانات.** تشكّل إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، وآنية، ومصنَّفة، ركيزة أساسية لكل استعراض وطني طوعي، ما يؤكّد ضرورة أن تشمل عملية التخطيط المكاتب الإحصائية الوطنية التي تؤدي دوراً رئيسياً في رصد أهداف التنمية المستدامة، وسواها من مزوّدي البيانات. ومن الضروري توفير سردية قائمة على الأدلّة للاستعراض الوطني الطوعي[9] وإدراج ملحق إحصائي في الاستعراض يسمح بتوفير عرض شامل للتقدُّم المُحرَز من خلال إحصاءات مفصّلة[10]. وإذا واجهت الحكومات نقصاً في البيانات فهي مدعوّة إلى العمل مع المكاتب الإحصائية الوطنية لسدّ هذه الفجوة[11]. والبلدان مدعوّة أيضاً إلى تشكيل فريق مختص بالبيانات المتعلقة بالاستعراض الوطني الطوعي. ويُقترح أن يتولى المكتب الإحصائي الوطني قيادة أو المساهمة في قيادة عملية معالجة هذه البيانات، بناءً على دوره الرئيسي كمصدرٍ للبيانات الأولية لرصد أهداف التنمية المستدامة، وكهيئة تنسيق للنُّظُم الإحصائية الوطنية[12]. ويمكن أن يتضمن الفريق المختص بالبيانات هيئات النُّظُم الإحصائية الوطنية وممثلين عن الوزارات الأساسية. ويمكن أيضاً

9 UN Statistics Division, *Practical Guide for Evidence-based Voluntary National Reviews.* https://unstats.un.org/sdgs/data4vnrs/.

10 أقرّت الجمعية العامة إطار المؤشرات العالمية في 6 تموز/يوليو 2017. راجع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

11 قد يستخدم الكثير من البلدان أيضاً بيانات من إطار المؤشرات الإقليمي أو العالمي في حال نقص البيانات، ولكن هذه الأطر تستند أيضاً إلى البيانات الوطنية.

12 النُّظُم الإحصائية الوطنية هي هيئات حكومية تتشارك في جمع البيانات الرسمية ونشرها. وتتولى عادةً المكاتب الإحصائية الوطنية تنسيق تدفق البيانات ضمن هذه النُّظُم لتفادي أي تضارب في إعداد التقارير عن هذه البيانات.

الاستفادة من خبرات مشاركين آخرين مثل ممثلي الأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة.

- **الاستناد إلى التقارير المتداولة.** يتعيّن الاستعانة بالمنصّات والآليات الوطنية التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعملية تحليله. مثالاً على ذلك، نذكر:
  - الأُطُر الوطنية كخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.
  - التقارير المقدَّمة للهيئات الدولية [13] ، كالاستعراضات الدورية الشاملة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وغيرها من معاهدات واتفاقيات دولية، إلى جانب التقارير الأخرى كالمساهمات المحدَّدة وطنياً في ما يتعلّق باتفاق باريس، والتقارير السنوية المُقدَّمة لرصد إطار سينداي، والتقارير المرفوعة بشأن الاتفاقات البيئية المتعدِّدة الأطراف.
- **تخصيص الوقت.** يتعيّن تحديد آلية ومدة زمنية لتحرير الاستعراض الوطني الطوعي من الناحية التقنية، وكذلك لإخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسية لمراجعة رفيعة المستوى. تسمح هذه المراجعة بطبيعة الحال تضمينه الملاحظات الواردة من داخل الحكومة ومن الجهات المعنيّة الأخرى. يتعيّن أيضاً عدم إغفال الوقت المطلوب لإنتاج المواد السمعية والبصرية المتمحورة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والاستحصال على إذن باستخدامها أثناء تقديم الاستعراض.

> الدول مدعوّة إلى الإبلاغ عن التقدُّم المُحرَز باتّجاه **جميع** أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وحيثما يتمّ تحديد الأهداف ذات الأولوية على المستوى الوطني، يمكن للبلدان أن تغطي تلك الأهداف بمزيد من التعمُّق. والأهم هو أنّه في حين يقوم المنتدى السياسي الرفيع المستوى سنوياً باستعراض متعمِّق لمجموعة من أهداف التنمية المستدامة، فهذا الاستعراض المواضيعي يكون غير مرتبط بالاستعراضات الوطنية الطوعية. ولا يُتوقّع من البلدان التي ستقدِّم الاستعراضات أن تعطي الأولوية لأهداف التنمية المستدامة التي يقوم المنتدى باستعراضها بشكل متعمِّق.

13 راجع: Operational Common Approach Guidance Note on Human Rights and VNRs: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/2030/2022-07-01/HRandVNRs_Guidance_Note2022.pdf.

## جيم. مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين

تنصّ إحدى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها خطة عام 2030 على أن تكون كافة آليات التنفيذ والمتابعة تشاركية وجامعة، فتضمّ على سبيل المثال لا الحصر الحكومة على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأعضاء البرلمان والمؤسسات الوطنية المهتمة بحقوق الإنسان، وغيرها. وقد أدرجت الخطة في صلب اهتماماتها تنشيط الشراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، اعترافاً منها بدور أصحاب المصلحة كشركاء قيِّمين في تنفيذ الأهداف وزيادة الوعي العام. لا شكّ أنّ مشاركة أصحاب المصلحة تسهم في تفعيل القرارات، إذ تمنح الفئات المتأثرة بتلك القرارات فرصة التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها، وتشجِّع الحكومات على تعديل السياسات العامة وفق المقتضيات، وتطبيقها ومراجعتها. وتدعو خطة عام 2030 أصحاب المصلحة إلى المشاركة بشكل فاعل في مجمل مراحلها، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

يُنصح باعتماد خطة لإشراك أصحاب المصلحة لعدّة أسباب، نذكر منها تحديد الغاية الاستراتيجية من إجراء المشاورات؛ ووضع آلية لتحديد الجهات المطلوب التشاور معها؛ بالإضافة إلى تحديد الوسائل والتقنيات والسُبُل المؤاتية للتشاور معها (كوُرش عمل مباشرة، أو منصّات إلكترونية، أو مجموعات نقاشية مركّزة، أو تعليقات مدوّنة)؛ وبيان كيفية توثيق مسار المشاورات والمدخلات الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي.

لا ضير أيضاً في مختلف المراحل من النظر في كيفية مساعدة تلك الجهات في إعداد تقاريرها وترجمة مساهماتها في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي النهائي، مما يعزِّز مشاركتها المستمرة في تطبيق خطة عام 2030. من المفيد أيضاً القيام بجهود إضافية من أجل تحديد الأصوات التي تمثِّل الفئات المهمَّشة وتمكينها من المشاركة فعلياً في العملية. أما الجهود الرامية إلى نشر التوعية فتشمل مجموعة أنشطة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى اللغات المحلية من باب تبسيطها، وإدراجها ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الآليات والمنصّات الموضوعة في متناول أصحاب المصلحة ضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص والقطاعات الأخرى كي يساهموا في الاستعراضات الوطنية الطوعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- من هي الجهات المتاح لها المشاركة؟ هل يمكن التشاور مع هيئة/شبكة جامعة أو ثقة حاجة إلى استحداث آليات تشاورية هادفة في الحالات التي تفتقر إلى هيئات مماثلة أو منتديات متعدّدة الأطراف؟
- هل تُبذل جهود هادفة للوصول إلى الفئات المهمَّشة أو المعرَّضة للإهمال؟
- ما هي الشراكات المعقودة، بما فيها تلك المعقودة مع القطاع الخاص، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ من الأجدى البحث عن أمثلة يصلح عرضها كممارسات جيدة.
- كيف يمكن إبراز مساهمات أصحاب المصلحة في تقارير الاستعراضات والعروض ذات الصلة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

## أمثلة من البلدان

ارتبط التقرير الثالث للاستعراض الوطني الطوعي **لإسبانيا** باستعراض منتصف المدة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام 2030، المعتمَدة في حزيران/يونيو 2021. يتناول الجزء الأول من التقرير التقدُّم الكمي في مؤشرات الرصد الرئيسية للاستراتيجية والمؤشرات ذات الصلة الأخرى، فيوضح التقدُّم والتراجع فيها ويحلّل تطوّرها منذ عام 2015، وهو العام الذي اعتمدت فيه الأمم المتحدة خطة عام 2030، ومنذ عام 2021، وهو العام الذي اعتُمدت فيه الاستراتيجية الوطنية. وقد حددت الاستراتيجية ثمانية تحديات وطنية يتناولها التقرير، هي: القضاء على الفقر وعدم المساواة؛ ومعالجة حالات الطوارئ المناخية والبيئية؛ وسدّ الفجوة بين الجنسين وإنهاء التمييز؛ ومعالجة عدم الكفاءة في نظام اقتصادي قائم على التركز والتبعية؛ ومعالجة انعدام الأمن الوظيفي؛ وعكس الأزمة في الخدمات العامة؛ وإنهاء أوجه الإجحاف والتهديدات العامة لحقوق الإنسان، ومبادئ الديمقراطية، واستدامة كوكب الأرض؛ وإحياء البيئة الريفية ومواجهة التحدي الديمغرافي. ويركز الجزء الثاني من التقرير على تحليل مجموعة من السياسات العامة والأُطُر التنظيمية الاستراتيجية التي نُفِّذت بعد اعتماد استراتيجية التنمية المستدامة.

CONEXIONES ENTRE EL II PLAN DE DERECHOS HUMANOS Y LA AGENDA 2030

| Ejes del II Plan de Derechos Humanos | Objetivos de Desarrollo Sostenible de la Agenda 2030 y Retos País de la Estrategia de Desarrollo Sostenible 2030 |
|---|---|
| Eje 1. Obligaciones internacionales y cooperación. Recoge los compromisos para reforzar y ampliar los derechos fundamentales en todo el mundo: la lucha contra la discriminación y a favor de la igualdad, la defensa de quienes defienden los derechos humanos, la igualdad de género, la promoción de los derechos humanos a través del comercio y la actividad empresarial y el establecimiento de alianzas a nivel multilateral y bilateral entre los diferentes actores | ODS 1-7, 9, 10 16 y 17<br>Retos País 1, 2, 3, 4, y 8 |
| Eje 2. Garantía de los Derechos Humanos. Recoge la defensa de libertades, la garantía de educación y del derecho a la salud y el bienestar para todas y todos, el derecho a un trabajo digno e ingresos suficientes, la protección social y la reducción de las desigualdades, y el derecho a la promoción y el disfrute de un medio ambiente adecuado, entre otros compromisos. | ODS 1-13, 15 y 16<br>Retos País 1, 2, 3, 4, 5, 6 y 8 |
| Eje 3. Igualdad de mujeres y hombres como garantía de los derechos humanos. Afronta con sus objetivos y medidas la necesidad de seguir trabajando para combatir lacras como la desigualdad, la violencia de género o la trata y la explotación sexual de mujeres y niñas, presentes también en la Agenda 2030 | ODS 5<br>Reto País 3 |
| Eje 4. Igualdad de trato y protección de grupos específicos como garantía de derechos. Recoge compromisos dirigidos a reducir las desigualdades, garantizar la igualdad, así como a proteger de manera especial a determinados grupos de población como los niños, niñas y adolescentes, las personas mayores o las personas migrantes, entre otros | ODS 1-5, 10<br>Retos País 1, 3, 5 y 6 |

وبالإضافة إلى تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الرئيسي، قدَّمت إسبانيا وثيقتين إضافيتين: رأي أبداه المجلس الاستشاري للتنمية المستدامة – وهو هيئة رسمية تمثل المجتمع المدني – حول نقاط القوة والضعف في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتقرير من المعهد الوطني للإدارة العامة بشأن خطته لتعزيز المهارات والمعارف المتعلقة بالتنمية المستدامة بين موظفي الإدارة العامة في إسبانيا.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من إسبانيا، 2024.

**نصائح مفيدة:**

- ✓ قامت عدة جهات معنيّة من مختلف البلدان والقطاعات بتنسيق الجهود من أجل إعداد "إضاءات"، لإبداء وجهة نظرها من عملية تنفيذ خطة عام 2030. فنشأت في عدة بلدان ائتلافات وطنية لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بأهداف التنمية المستدامة، أخذت على عاتقها صياغة تلك التقارير. ويمكن أن توفر هذه المدخلات بيانات إضافية و/أو دراسات حالة للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتشير عدة استعراضات إلى الإضاءات عبر إضافة روابط أو مقتطفات منها في التقرير الأساسي أو كملحقات له.
- ✓ قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، بتطوير دورات تدريبية عبر الإنترنت للمسؤولين الحكوميين المكلَّفين بمهمة تعميم أهداف التنمية المستدامة ومراجعتها. يمكن الاطّلاع على مزيدٍ من المعلومات عبر: https://sdgs.un.org/mooc-strengthening-stakeholder-engagement-implementation.
- ✓ يتضمن الدليل العملي لإشراك أصحاب المصلحة في خطة عام 2030، بعنوان "Stakeholder Engagement and the 2030 Agenda: A Practical Guide"، توجيهات عامة عن كيفية زيادة المشاركة والشمول في تنفيذ خطة عام 2030 ومتابعتها على جميع المستويات. والدليل متوفر باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية: https://sdgs.un.org/publications/stakeholder-engagement-and-2030-agenda-practical-guide-24556.
- ✓ قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع إطار تحليلي لتمكين الحكومات وأصحاب المصلحة وشركاء التنمية على حدّ سواء من دراسة وتعزيز فعالية ممارسات إشراك أصحاب المصلحة وتعزيزها في مختلف مراحل دورة خطة عام 2030. والإطار متوفر باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية: https://sdgs.un.org/publications/what-good-practice-framework-analyse-quality-stakeholder-engagement-implementation-and.

**طالبو اللجوء واللاجئون والنازحون**

- ✓ البلدان مدعوّة إلى إشراك طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية باعتبارهم من أصحاب المصلحة.
- ✓ ينسجم إشراك طالبي اللجوء واللاجئين والنازحين مع الالتزام بـ "عدم إهمال أحد" الذي تنصّ عليه خطة عام 2030.

## دال. الركائز الأساسية لإعداد الاستعراض

تُعرض العناوين التالية بوجه عام وفقاً لأقسام المبادئ التوجيهية المحدَّثة الصادرة عن الأمين العام، المُشار إليها أعلاه[14]، علماً أنّ بعض الخطوات الموصوفة أدناه قد تُنجَز بصورة متزامنة أو متواصلة. توضح تلك المبادئ أنّ كل بلد يحدِّد بنفسه نطاق استعراضه، والصيغة التي يودّ اعتمادها لاستعراض النتائج التي توصَّل إليها. لكنه يستخدم العناصر المستعرَضة في المبادئ التوجيهية طوعاً لا مُلزماً كي تساعده على رسم إطار للتحضيرات الجارية للاستعراض الوطني الطوعي وبذلك يزيد من القدرة على مقارنة التقارير.

من المتوقّع أن يُبرِز الاستعراض الخطوات التي اتّخذها كلّ بلد لتنفيذ خطة عام 2030، بما فيها الأهداف والمقاصد، مُجْرِياً تقييماً للنتائج التي حقَّقها على أرض الواقع. ولأنّ المطلوب هو المزيد من الوضوح في تنفيذ الخطة مع مرور الوقت، يتعيّن على البلد أن يشرح بدقة الخطوات الملموسة والواقعية التي اتّخذها للإيفاء بالتزامات الخطة، وأن يدعم الإبلاغ عن التقدُّم والتطوّر في مسيرة التنفيذ بالبيانات وإجراءات الرصد والتقييم.

إن البلدان مدعوّة في الأقسام الأولى من الاستعراض (البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدّمة، ومنهجية التحضير للاستعراض)، إلى تقديم صورة عامة عن ظروفها الخاصة وأهدافها الوطنية العامة ومعلومات عن العملية برمّتها. قد ترتئي أحياناً عرض لمحة موجزة عن استعراضها الوطني الطوعي، بما في ذلك عملية الإعداد، ومسار جمع البيانات، وإشراك الحكومات على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها وأصحاب المصلحة المتعدِّدين، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم لجهة التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراكات. يمكن أن تتحدّث البلدان أيضاً عن طريقة تفاعل حكوماتها مع طبيعة الأهداف المتكاملة والمترابطة ومبدأ عدم إهمال أحد في مسيرة التنمية، وأن يُطلب منها إدماج المنظور الجنساني في

14 توضح الأمثلة الواردة في هذا القسم الخطوات المتَّخذة من قِبل البلدان التي سبق أن قدّمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. تُضاف إليها أمثلة عن الممارسات الجيدة يرِد ذكرها في الاستعراضات بحدّ ذاتها وفي التقارير التحليلية السنوية التي تُعِدّها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الاستعراضات.

مجمل أقسام التقرير. قد تشير المقدّمة أيضاً إلى اتفاقات دولية أخرى، كخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث.

## توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة

يرتبط الشعور الوطني بملكية أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً مباشراً بفقرة "مشاركة أصحاب المصلحة المتعدّدين" المُشار إليها أعلاه. وتوليد هذا الشعور يعني ضمان توعية جميع أفراد المجتمع بخطة عام 2030 وإشراكهم بشكل كامل في تنفيذها، والإبلاغ عن سير العمل ورصده. ويمكن للمساهمة في عمليات تشاركية وشاملة، وهو مطلب أساسي في خطة عام 2030، أن يساعد على توليد الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة.

ويشكل تعزيز الوعي ونشر المعلومات عن تلك الأهداف بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكومية وأصحاب المصلحة ركيزة أساسية لإرساء بيئة مؤاتية. من هنا أهمية إخضاع الأهداف والمقاصد لمراجعة وطنية متواصلة، وضمان انخراط جميع أصحاب المصلحة بكل مراحلها، بما فيها مرحلتي الرصد والاستعراض، للحفاظ باستمرار على شعور بملكية تلك الأهداف.

وقد شدّدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشكل متزايد على أهمية الشعور بالملكية المحلية لخطة عام 2030 لتسريع تنفيذها، وازداد تبني الحكومات المحلية لأهداف التنمية المستدامة. ومن الدلالات الواضحة على زيادة المشاركة المحلية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تنامي الممارسات المتعلقة بإجراء استعراضات وطنية عن تحقيق هذه الأهداف تُعرف بالاستعراضات المحلية الطوعية.

وتعود عملية إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية بمنافع كثيرة على الهيئات المشاركة فتمكّنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتساهم هذه الاستعراضات المحلية في تحقيق التكامل العمودي، وتصبّ في الاستعراضات الوطنية الطوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويزداد إدراج البلدان للاستعراضات المحلية والتوصيات والنتائج المنبثقة عنها في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

وتشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يتمّ إشراك الحكومات بشتّى مستوياتها وقطاعاتها (المحلية ودون الوطنية) في تنفيذ خطة عام 2030؟ كيف تساهم في إعداد الاستعراضات المحلية الطوعية؟ هل تولّت بنفسها إعداد استعراضاتها المحلية الطوعية؟ كيف يمكن أن ترد النتائج التي تتوصل إليها الاستعراضات المحلية الطوعية في الاستعراضات الوطنية الطوعية؟

- إلى أي مدى يمكن تصنيف المعلومات والبيانات التي يتمّ تجميعها في إطار الاستعراض الوطني الطوعي على المستويات المحلية؟ وهل تمّت مشاركة المعلومات مع الحكومات المحلية المعنيّة؟
- كيف يشارك البرلمان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي التدابير المتَّخذة من أجل إجراء مراجعة شاملة وتشاركية متواصلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ هل تبحث بعض الهيئات كالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في تلك الأهداف، أو تُدرجها ضمن نُظُم رصد الأداء وتقييمه؟
- ما هي أنشطة التوعية الهادفة المنفَّذة لضمان الوصول إلى الفئات المهمَّشة والضعيفة وعدم إهمال أحد؟
- هل يتحدّث تقرير الاستعراض بشكل وافٍ عن الإجراءات المتَّخذة على كافة المستويات الحكومية ومن قِبَل سائر أصحاب المصلحة؟

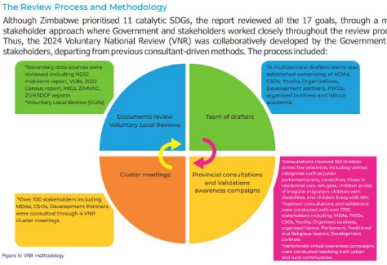


أُعِدَّ الاستعراض الوطني الطوعي الذي قدَّمته **زمبابوي** بعد مشاورات موسّعة في جميع المحافظات، شملت الفئات ذات الاهتمامات الخاصة. وانتقلت طريقة إعداد التقرير من الأساليب السابقة التي كان يقودها الاستشاريون إلى نهج تعاوني جَمَعَ بين الحكومة وأصحاب المصلحة في عملية الصياغة وتقديم التوصيات بناءً على الاستعراضات المحلية الطوعية ووجهات نظر الأطفال. واعتُمِدت "بطاقة تقييم أداء الأطفال" من تصميم الأطفال، جمعت بيانات حول التقدُّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر الأطفال، وأُدرِجت النتائج في الاستعراض الوطني الطوعي. وركزت "بطاقة تقييم أداء الأطفال" على جمع بيانات مباشرة عن حقوق الطفل وأهداف محدّدة من أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على ستة أهداف (الهدف 1، 2، 3، 4، 5 و16) التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الأطفال اليومية. وأُدرجت في الاستعراض الوطني الطوعي أيضاً تحديات وتوصيات من ستة استعراضات محلية طوعية. وحدّدت الاستعراضات المحلية الطوعية توصيات متعلقة بالتمويل وبناء الشراكات؛ والتحديات المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي والإنتاجية؛ وحملات التوعية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين؛ وتعزيز توفر البيانات وموثوقيتها؛ وبناء القدرات.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من زمبابوي، 2024.

الشكل 3: خريطة وصفية لأبرز الأطراف الفاعلة والجهات المعنيّة الوطنية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)

## إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأُطُر الوطنية

يتوقف التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة على إدراجها ضمن جميع الأُطُر الوطنية ذات الصلة. من هنا ضرورة أن يحلّل الاستعراض الوطني الطوعي مدى توافق هذه الأُطُر مع أهداف التنمية المستدامة، ويتحرّى عن وجود أيّ ثغرات هامة فيها. ويتعيّن على البلدان أن تلحظ بدقة التحديات والصعوبات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ تلك الأهداف، فضلاً عن أنها مدعوّة لتحليل أسبابها والسُبُل الكفيلة بالتصدّي لها. كثيرةٌ هي القوانين والنُظُم والسياسات المطلوب دراستها لتقييم مدى توافق البلد مع الأهداف المذكورة بما في ذلك:

- وثيقة الرؤية الوطنية.
- خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية التنمية المستدامة.
- الأُطُر المالية المتكاملة وما عداها من سياسات نقدية.
- السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية.
- التشريعات.

- خطط التنمية التي تضعها الحكومات المحلية ودون الوطنية؛ فضلاً عن القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

ويمكن اعتماد وسائل مبسّطة لدراسة الاتّساق بين أُطر العمل الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. حيثما تُسَجَّل ثغرات ونقاط تقارب، يقترح الاستعراض الوطني الطوعي اتّخاذ خطوات معيّنة لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأُطُر الوطنية بشكل أفضل. ويشرح بإيجاز التعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة أو يرتئي اعتماد سياسات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الأهداف. قد يتناول البلد تحديداً آليات التنسيق التي يتّبعها صنّاع السياسات من خلال الخطط الوطنية والموازنة والإجراءات المالية والاستثمارية، والتي تساعده في التصدّي بشكل أعمق وأسرع وأكثر طموحاً للتحديات التي يواجهها اقتصاده.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما الخطوات المتَّخذة لإدراج تلك الأهداف ضمن التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والبرامج، وإلى أيّ مدى يمكن إحراز تقدُّم في تنفيذ الأهداف من خلال الخطط والاستراتيجيات المعتمَدة؟ هل يتعيّن تحديث هذه الأخيرة أو تعديلها لتنفيذ الأهداف؟
- إلى أيّ مدى قامت البلدان بتقييم واستعراض إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن سياسات الوزارات المختصَّة وبرامجها؟
- إلى أيّ مدى نجحت المبادرات الهادفة إلى تقليص المفاضلة وزيادة أوجه التآزر إلى أكبر حدّ ممكن؟
- كيف تغلّب البلد على التحديات والصعوبات الرئيسية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ وما هي الإجراءات التي اتّخذتها الحكومات المحلية ودون الوطنية لتنفيذ تلك الأهداف؟

## أمثلة من البلدان

تحدّد رؤية **البحرين** الاقتصادية لعام 2030 الرؤية والإطار للمسار الاقتصادي للبلد خلال الفترة 2008-2030. وبموجب هذه الرؤية، وضعت الحكومة خططاً حكومية مدتها أربع سنوات. وتقرّ السلطة التشريعية الخطط الحكومية التي يُحرَص على أن تكون وثائق شاملة للجميع وتأخذ رأي جميع المواطنين في الاعتبار. وتتضمن خطة الحكومة للأعوام 2023-2026 ست ركائز سياسية: تحسين مستويات المعيشة؛ السيادة والتشريعات، والبنية التحتية، والبيئة؛ والتعافي الاقتصادي والاستدامة المالية؛ والخدمات المجتمعية؛ والأداء الحكومي والأداء الرقمي. وينطوي كلّ من هذه الركائز الست على خطط محدَّدة ومستهدفة، حيث يمكن أن تبدو العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة والخطط الحكومية أكثر وضوحاً.

وفي عام 2022، وضعت حكومة البحرين خطتها الوطنية الأولى لحقوق الإنسان (2022-2026). كما قدّمت البحرين **استعراضها الدوري الشامل الرابع** في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي شباط/فبراير 2023، وافقت على 172 توصية وأخذت 73 توصية في الاعتبار. وقامت حكومة البحرين بمواءمة كِلا **الخطة والاستعراض الدوري الشامل** مع أهداف التنمية المستدامة.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من البحرين 2023.

### نصيحة مفيدة:

- ✓ من شأن أداة سياسة التقييم المتكامل السريع، التي استحدثها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد البلدان على معاينة مدى جهوزيتها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم هذه الأداة فكرة أولية عن مدى توافق البلد مع خطة عام 2030 من خلال تحليل الثغرات الملحوظة في مقاصد الأهداف. يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء تحليل أشدّ تركيزاً. تتوافر هذه الأداة هنا.

## تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

يدلّ مفهوم التكامل في تنفيذ خطة عام 2030 على ضرورة أن تناقش الاستعراضات أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، سواء اتّخذت شكل توافق أو تبادل أو تعارض، آخذةً بعين الاعتبار التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ضمن هذا القسم بالذات، يقدّم الاستعراض الوطني الطوعي نظرة موجزة عن تحليل الروابط القائمة، والترتيبات المؤسسية المقترحة والمتَّخذة من أجل وضع سياسات متكاملة، وأمثلة عن السياسات التي تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي أهمّ الروابط الوطنية أو صلة الترابط بين الأهداف والمقاصد المشمولة بالاستعراض؟
- ما هي العقبات الرئيسية التي تعيق تحقيق التكامل الأمثل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر؟
- كيف يشارك البلد في النقاشات بحثاً عن حلول ناجعة للمفاضلات المُلزَم بإجرائها؟
- ما هي الإجراءات المتَّخذة لضمان تضافر الجهود بين المستويات الحكومية جميعها (أفقياً عبر مختلف القطاعات، وعمودياً من المستوى الوطني إلى المحلي)، في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة؟
- هل مِن أمثلة تُظْهِر التأثير الإيجابي للسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً؟

يصلح استخدام المسح الأولي للروابط المحتملة من أجل تحديد المقاصد التي تتشارك مسؤوليتها أكثر من وكالة حكومية، ما يدلّل بحد ذاته على مجالات التكامل بين وضع السياسات وتنفيذها. يصلح أيضاً استخدام هذا المسح من أجل إجراء تحليل متعمَّق للروابط القائمة بين الأهداف التي تحظى باهتمام خاص كالأولويات الوطنية، من خلال مجموعات التركيز أو أدوات النمذجة الأكثر تخصُّصاً. وتشمل هذه الخطوة البحث في أشكال التفاعل والاستراتيجيات الممكنة لإجراء المفاضلة.

وأُعِدَّت أدوات ودراسات تحليلية مختلفة لدعم البلدان في إجراء تحليل متعمّق في تقارير الاستعراض الوطني الطوعي التي تعمل عليها. بعض هذه الأدوات متوفر في قاعدة بيانات أدوات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. كما تقوم لجنة السياسات الإنمائية بإعداد تحليلات لتقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأصدرت اللجنة تقريراً أوصت فيه "بإطلاق جيل جديد من الاستعراضات للمساعدة في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تُعيد "الاستعراضات الوطنية الطوعية – الإصدار 2" تركيز التقارير بالابتعاد عن السرد الوصفي والانتقال إلى تحليل أكثر تعمّقاً للنجاحات والإخفاقات ورؤى السياسات وتحديد العوائق الهيكلية. وأوصت اللجنة كذلك بإدخال تحسينات على عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال توسيع مشاركة أصحاب المصلحة، وتنظيم حلقات استطلاع الملاحظات التي تعيد الدروس المستفادة إلى المناقشات الوطنية وصنع القرار، وإتاحة مساحة أكبر للمجتمع المدني وتقارير الظل في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة"[15].

**نصيحة مفيدة:**

✓ استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أُطراً وأدوات لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي متوافرة مع أدوات أخرى هنا.

## أمثلة من البلدان

Progress on Goals and Targets

PEOPLE

3.1 Pillar 1: People

3.1.1 Context

Agenda 2030 has been structured around a people-centred thematic, to ensure that post-millennium growth and development reaches the core of society, each individual, to fuel sustainable transformative inclusive development. In taking up the mantle that is enshrined in Agenda 2030 and the Sustainable Development Goals (SDGs), the Government of Belize has underscored its commitment to its peoples for the continued progressive evolution of the Belizean nation.

and Capital III development plan (Cap III). Cap Cap III comprise development financing that ha mobilised by the Government of Belize from v sources, primarily from loans; grants; and coun funding, to fund public sector interventions i areas: infrastructure; economic services; protection and public administration.[2]

Within the context of its poverty reduction objecti financial allocation for social protection under th was in the range of 15.28 percent to 17.2 percent

صمَّمت بليز الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لها وفق الركائز الخمس لخطة عام 2030: الناس، والكوكب، والازدهار، والسلام، والشراكة. فقامت بتجميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة ضمن كل ركيزة وبتحليل التقدُّم المُحرَز بطريقة شاملة. وعرض التقرير المبادرات التي تقوم بها بليز لمعالجة قابلية التأثر وبناء المِنعة. وبيّن التقرير الإنجازات التي حققتها في دمج الاعتبارات المتعلقة بتغيُّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، بهدف تسهيل التخطيط الهادف. على سبيل المثال، أطلقت حكومة بليز استراتيجية التنمية المنخفضة الانبعاثات للفترة 2020-2050 بهدف تقليص البصمة الكربونية للبلد والتحوّل إلى اقتصاد منخفض الكربون بحلول عام 2050.

15 يمكن الاطّلاع على التقرير الكامل عبر الرابط:
https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n23/088/78/pdf/n2308878.pdf.

وتنطلق الاستراتيجية من قابلية تأثر البلد العالية بآثار تغيُّر المناخ، التي تمثلت في الجفاف؛ والفيضانات؛ وتزايد تآكل السواحل، والتغيُّرات في أنماط هطول الأمطار، والكوارث الطبيعية التي تؤثر على البنية الأساسية المادية والنسيج الاجتماعي والاقتصادي. وتُظهِرُ الاستراتيجية التزام بليز بالعمل المناخي من خلال إرساء الممارسات المستدامة في الزراعة والطاقة والقطاعات الأخرى. كما سلّطت بليز الضوء على استخدام إطار الاتجار بحقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية للوصول إلى التمويل الدولي للمساهمات المحدّدة وطنياً والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت بليز على استخدام مبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة لخفض عبء الديون.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من بليز، 2024.

## عدم إهمال أحد

تعرض البلدانُ الإجراءاتِ التي اتّخذتها لتعميم مبدأ عدم إهمال أحد في مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات ترتيب النتائج المرجوّة للفئات الضعيفة من حيث أولوياتها، وعدم الاكتفاء بمعرفة متوسط المعدلات السكانية، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لتحديد تلك الفئات ومناطق انتشارها واحتياجاتها الخاصة المحتملة. يُطلَب من البلدان أيضاً أن تتجاوز السياسات الاجتماعية لتتوجَّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثِّر على أوضاع الفئات الأكثر تهميشاً، مع التشديد بوجه خاص على الجهود الرامية إلى تمكين النساء والفتيات.

أمّا معالجة مسألة "عدم إهمال أحد" فتبدأ باتّباع الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر المدقع والسياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة وإزالة العوائق التمييزية، بما في ذلك العوائق الناتجة عن عوامل جغرافية، وبالمساعي المبذولة لضمان المشاركة الشاملة والفعلية في عملية التنفيذ. يمكن أيضاً النظر في تأثير أشكال التفاوت المتعدِّدة والمتداخلة، كالتحديات التي تواجهها المرأة ذات الإعاقة المقِيمة في المناطق الريفية.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الإجراءات والسياسات المتَّخذة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة والأكثر عرضة للإهمال؟
- من هم عرضة للإهمال، وما هي الأسباب الكامنة وراء ضعفهم؟
- ما هي مصادر البيانات المصنَّفة المتاحة وأين مكامن النقص فيها؟
- ما هي الخطوات المتّبعَة لدعم تمكين الفئات الضعيفة؟

## أمثلة من البلدان

اعتمدت **المكسيك** نَهجاً محوره الإنسان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الرابع، وأظهرت تقدم البلد نحو تحقيق أهداف خطة عام 2030 عبر إجراء إصلاحات ركّزت على تحسين حياة الفئات الأشد فقراً والأكثر تهميشاً. حُدد نطاق الاستعراض ومحور تركيزه بتبادل الآراء بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك خلال المؤتمر الوطني بشأن خطة عام 2030. شارك في هذا الاجتماع أكثر من ألف شخص من الأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات الشباب، والنقابات، والقطاع الخاص، والهيئة التشريعية، والحكومة الفدرالية.

في مرحلة لاحقة، أجرى فريق الاستعراض الوطني الطوعي تحليلاً لمدى اتساق خطة التنمية الوطنية 2019-2024 مع خطة عام 2030. وحدد أصحاب المصلحة الرئيسيون من المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة مبادرات تمثيلية للتنمية المستدامة في البلد.

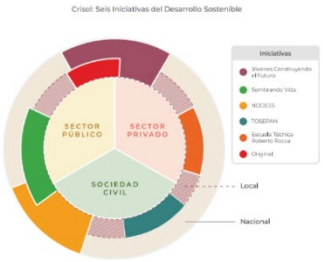


يورد الاستعراض الوطني الطوعي ست مبادرات منها. وبالإضافة إلى المشاورات الموسّعة، سعى الفريق إلى توسيع نطاق الاستعراض الوطني الطوعي أبعد من المتحدثين الرسميين والوثائق المؤسسية، فنظّم زيارات ميدانية إلى المناطق التي تُنفَّذ فيها هذه المبادرات والتجارب، وأجرى مقابلات متعمّقة مع الأشخاص المعنيّين. في الوقت نفسه، عمل على جمع بيانات كمية ونوعية وتحليلها لتحديد التأثيرات الرئيسية لهذه المبادرات ومساهمتها في تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام 2030. ولأغراض تحقيق ديمقراطية المعرفة بشأن أهداف التنمية المستدامة، تُرجم الاستعراض الوطني الطوعي كاملاً، ولأول مرة، إلى اللغتين الأصليتين الأكثر انتشاراً في البلد: الناواتل والمايان.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من المكسيك، 2024.

**الجدول 3: الفئات التي ينبغي تمكينها في أيرلندا***

ينبغي تمكين كل فرد يعيش في أيرلندا. وتتضمن الفئات المعرّضة جداً للإهمال والتي ينبغي مراعاة احتياجاتها بصورة خاصة عند وضع السياسات:

- الأطفال والشباب
- الأشخاص ذوو الإعاقة
- الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية مزمنة، ومنها فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز
- كبار السن
- جماعة الرُحل
- اللاجئون والنازحون داخلياً والمهاجرون
- المشرّدون

اتّبعت **أيرلندا** نَهجاً منفتحاً في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثاني، من خلال السماح للجهات غير الحكومية بمراجعة تقرير الاستعراض والمساهمة فيه. ودُعيت أهم مجموعات أصحاب المصلحة الوطنيين، الذين يمثلون مجموعة متنوّعة من القطاعات، إلى المساهمة في إعداد أحد فصول التقرير. كذلك، دُعي أصحاب المصلحة الوطنيون إلى تقديم مساهمات عامة تصل إلى 800 كلمة لإدراجها ضمن مصفوفةٍ لمساهمات أصحاب المصلحة. ولم يتم تحرير هذه المساهمات، بهدف إظهار الشمولية والشفافية في إعداد التقارير حول خطة عام 2030. وعقدت أيرلندا أيضاً منتدى وطنياً لأصحاب المصلحة حول أهداف التنمية المستدامة، بهدف إجراء حوار واسع النطاق وشامل للجميع حول مبدأ عدم إهمال أحد وزيادة تعميمه في السياسات وفي الهياكل الوطنية المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة. ويتضمن تقرير الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من أيرلندا أيضاً فصلاً عن تقييم الشباب للتقدُّم الذي أحرَزه البلد باتّجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كتبه مندوبو الشباب الأيرلنديون لدى الأمم المتحدة بدعم من المجلس الوطني للشباب في أيرلندا.

- الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية و/أو من الإدمان
- المقيمون في أرياف أيرلندا
- المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين
- الأشخاص الذين يعانون من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، العاملون الفقراء، والذين يقعون دون خط الفقر
- الأقليات الإثنية
- المجتمعات المحلية المنفصلة
- الأسر التي يرأسها ولي أمر واحد فقط
- ضحايا الاتّجار

* إعداد المنتدى الوطني لأصحاب المصلحة المعنيّين بأهداف التنمية المستدامة، 17 كانون الثاني/يناير 2023.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من أيرلندا، 2023.

## الآليات المؤسسية

يتطلّب تنفيذ خطة عام 2030 من البلدان أن تعيد النظر في أدواتها المؤسسية وأن ترسِّخ دعائمها، مع الحرص على أن تكون الآليات المعتمَدة قديماً و/أو حديثاً متينةً وشاملة. والواقع أنّ بلدان كثيرة سعت فعلاً إلى استحداث بعض المؤسسات و/أو تدعيم أخرى. غالباً ما تكون الآليات المؤسسية متعدِّدة الأوجه ومتكاملة، تقوم على التنسيق بين الوزارات ومشاركة عدة قطاعات، وتسعى إلى المواءمة بين مختلف مسارات العمل وإشراك سائر الوكالات في الجهود الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ مسؤولية تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها باتّساق، غالباً ما تتقاسمها الحكومة وتوزّعها على اختلاف مستوياتها (الوطنية ودون الوطنية والمحلية).

يمكن أن يتضمّن الاستعراض معلومات عن سُبُل استقطاب آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنيّة غير الحكومية، بمن فيهم ممثلو الفئات الضعيفة، حول خطة عام 2030، وكيفية مراعاة تلك الآراء. قد ترتئي البلدان أيضاً أن تُضَمّن استعراضاتها معلومات عن المؤسسة/المؤسسات أو الآلية/الآليات المسؤولة عن مهام التنسيق والتكامل تنفيذاً للخطة، وعن تعاونها مع الهيئات الوطنية المختصّة، بما فيها الهيئات الوطنية للتخطيط، أو الهيئات الرقابية، أو الآليات الوطنية المعنيّة بالإبلاغ والمتابعة.

ويمكن أن يشرح هذا القسم كيف تضمن البلدان فعالية وشمولية الآليات المؤسسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكيفية إخضاعها للمساءلة، وأن يتحدث عن سُبُل استنهاض المؤسسات حول تلك الأهداف بنجاح وتحسين طريقة عملها بما يجعلها أكثر استجابة وشمولية وشفافية وعرضة للمساءلة، وأن يتناول أيضاً سُبُل توثيق التعاون وإحداث التغيير لضمان ترابط السياسات وتكاملها في سائر القطاعات الحكومية.

يمكن أن تقدِّم البلدان معلومات عن المؤسسات التي تتولى عملية رصد وتقييم السياسات والبرامج المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030.

### أمثلة من البلدان

في **بوتسوانا**، تطوّرت الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة منذ إقرار خطة عام 2030. تبنّت بوتسوانا في البدء نَهج مسح المقاصد والمؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة ومواءمتها مع البرامج والمشاريع القائمة التي كانت تتناول أولويات التنمية الوطنية المحدَّدة. ثمّ طوّر البلد منذ ذلك الحين المبادئ التوجيهية المتعلّقة بخطط أهداف التنمية المستدامة، لتيسير الانتقال إلى تعميم أهداف معيّنة على نحوٍ أكثر تنظيماً ومنهجية في الخطط المقرّرة على المستويين الوطني والقطاعي. تساعد المبادئ التوجيهية أيضاً في تعزيز القدرة على جمع البيانات الإدارية لتحسين رصد أهداف التنمية المستدامة في البلد.

تبنت بوتسوانا خارطة طريق لأهداف التنمية المستدامة في العام 2017، وهو العام الذي قدّمت فيه أول استعراض وطني طوعي لها. ويحظى البلد أيضاً بنقاط اتصال تُعنى بأهداف التنمية المستدامة في كلّ وزارة. في العام 2022، تمّ إنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية المشتركة المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة لتعزيز الشراكات والحصول على دعم دولي موسّع وأكثر فعالية لأهداف التنمية المستدامة.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من بوتسوانا، 2022.

### تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييمات التي تقودها الدول

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 77/283 بعنوان "تعزيز الاستعراضات الوطنية الطوعية من خلال التقييم الذي تقوده البلدان" في 26 نيسان/أبريل 2023. وشدَّد القرار على أن عمليات تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تقودها البلدان تؤدي دوراً أساسياً في توفير أدلّة موثوق بها وفي الوقت المناسب لاستعادة وتسريع التقدُّم المُحرَز نحو خطة عام 2030 ومبدأ عدم إهمال أحد. ويشجِّع القرار "جميع الدول الأعضاء على تقديم عمليات استعراض وطنية طوعية منتظمة مشفوعة بعنصر تقييم تقوده البلدان على نحو ما يُعتبر ذلك مجدياً ومفيداً على المستوى القُطري في شراكة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما ينسجم مع مبادئ خطة عام 2030، وبما يراعي أن عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات ستكون طوعية وبقيادة قُطرية". ويمكن للدول الأعضاء أيضاً استخدام الأدلّة المستمَدَّة من التقييمات التي تقودها البلدان لإرشاد عمليات وضع السياسات وصنع القرار بشأن التنمية المستدامة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- كيف يحتضن الإطار المؤسسي مختلف الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، ويرعى مصالحهم؟ كيف تضمن التدابير المؤسسية العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة مشاركة الوزارات المختصَّة الرئيسية، والمستويات الحكومية المحلية ودون الوطنية، والبرلمان، والمؤسسات المعنيّة بحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، إلى جانب الهيئات الرقابية و/أو الآليات الوطنية المعنيّة بالمتابعة والمراجعة؟
- إلى أيّ درجة يشارك أعلى مستوى حكومي في التدابير المؤسسية؟

- كيف تنجح التدابير المؤسسية في استنهاض كافة أصحاب المصلحة حول أهداف التنمية المستدامة والدفع باتّجاه التغيير؟
- هل تُظهِر بعض الأمثلة كيفية تأثير التدابير المؤسسية سابقاً من خلال وضع سياسات أكثر تكاملاً مثلاً؟

**مبادئ لجنة الخبراء المعنيّة بالإدارة العامة (CEPA) للحوكمة الفعّالة من أجل التنمية المستدامة**

تؤدّي المؤسسات دوراً محورياً في تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها. لكنّ إصلاحات القطاع العام اللازمة لتحقيق تلك الأهداف لا تزال تشكّل تحدياً بارزاً في العديد من البلدان. لمواجهة هذا التحدي بخطوات ملموسة، وضعت لجنة الخبراء المعنيّة بالإدارة العامة لدى الأمم المتحدة مجموعة من 11 مبدأً للحوكمة الفعّالة من أجل التنمية المستدامة. وهذه المبادئ، التي أقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو 2018، تسلّط الضوء على ضرورة إدخال تحسينات عملية ومستمرة على قدرات الحوكمة الوطنية والمحلية للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة. ويتمّ ترسيخها ووضعها موضع التنفيذ من خلال مجموعة مختارة من 62 استراتيجية شائعة الاستخدام وممارسات ذات صلة في مجالاتٍ كوضع السياسات الجيدة، والشفافية، والحرص على عدم إهمال أحد، والمساواة بين الأجيال. تشكّل المبادئ وما يتّصل بها من استراتيجيات إطاراً تحليلياً قوياً لتقييم التقدُّم المُحرَز وطنياً ومحلياً في كلّ من الاستعراضات الوطنية الطوعية والاستعراضات المحلية الطوعية. وقد ترافقت هذه المبادئ بسلسلة مذكرات توجيهية استراتيجية أعدّتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، وهي كفيلة بمساعدة المسؤولين الحكوميين في تعديل عناصر معيّنة في مضمار ممارساتهم، بهدف تحقيق نتائج أفضل عند بناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على كافة الأصعدة، على النحو المبيّن في الهدف 16 وفي شتّى مجالات أهداف التنمية المستدامة:

**الرابط:**

https://publicadministration.un.org/en/Intergovernmental-Support/CEPA/Principles-of-Effective-Governance.

## المسائل الهيكلية

قد تتوقّف البلدان عند بعض المسائل الشاملة أو العرضية أو الهيكلية التي تؤثّر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وعدم المساواة، ومخاطر الكوارث، والتجارة، والدَّين، والمجتمعات السلمية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والتحوّلات الهيكلية في الاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسية ذات الصلة المطلوب تعديلها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. وينبغي أن تسعى الاستعراضات الوطنية الطوعية إلى الانتقال من الوضع

الحالي إلى تحليل الأسباب الجذرية للتحديات المطروحة والمسائل الهيكلية. ولا تبخل البلدان أيضاً في تقديم أمثلة عن السياسات المطبّقة التي أحدثت تحوّلات جوهرية و/أو إبراز التغيُّرات المؤسسية التي حقّقتها تصدياً للمشاكل أو العوائق الهيكلية. ويمكن أن تتناول البلدان حلقات استطلاع الملاحظات الواردة التي نظَّمتها لمتابعة معالجة التحديات والمسائل الهيكلية المرصودة.

## الأهداف والمقاصد

يُفضَّل أن تقدِّم البلدان، ولو بإيجاز، معلومات عن وضع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المُدرَجة ضمن خطة عام 2030، والتقدُّم المُحرَز باتّجاه تحقيقها. قد تُؤثِر التركيز على بعض الاتّجاهات والنجاحات والتحديات الدقيقة وأوجه التداخل والتفاعل والتبادل والمشاكل البارزة والدروس المستخلَصَة، شارحةً الخطوات التي اتّخذتها لاحتواء الثغرات والتحديات المرصودة. وفي حين أن البلدان مدعوّة للإبلاغ عن كامل الأهداف فلا مانع من أن تتعمَّق في تحليل بعض الأهداف والمقاصد التي تختارها باعتبارها ذات أولوية وطنية والتوسُّع في تحليلها مع ما يتّصل بها من ثغرات وتحديات. قد يختار البلد الأهداف على أساس أولوياته الوطنية، وأن يتضمن التحليل الموسّع أمثلة عن جملة ممارسات فضلى في مضمار التطبيق أو السياسات المبتكرة هي جديرة بالنشر على المستوى العالمي. لذا، يُستحسن انتقاء الأمثلة المفيدة في إطار التعلُّم بين الأقران والسياق الدولي.

ويمكن أن تنطوي كل مراجعة للأهداف على بُعدٍ نوعي و/أو كمي. فينبغي أن تسعى البلدان إلى تقديم عرض مجدٍ للإحصاءات، مع وضع البيانات في سياقها الملائم وتبيان مساهمتها في تحقيق الأهداف والمقاصد.

وعلى البلدان التي تعمل على استعراضها الثاني واللاحق أن تركِّز على التقدُّم المُحرَز منذ الاستعراض السابق وأن تورد تفاصيل عن المساعي المحدَّدة التي بذلتها لتطبيق التوصيات الصادرة عن ذلك الاستعراض.

وقد تناولت الاستعراضات الوطنية الطوعية الأهداف والمقاصد بعدّة أشكال، بما فيها عن طريق عرض:

- لمحة سريعة عن وضع الأهداف والمقاصد.
- الإنجازات الرئيسية والممارسات الجيدة.
- تأثير التدخُّلات القُطرية محلياً وخارجياً.

- الثغرات والتحديات.
- أوجه التداخل والتفاعل والتبادل مع الأهداف الأخرى.
- تحليلٍ للمشاكل البارزة.
- الخطط لتعزيز تنفيذها مستقبلاً.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- هل تمّ تحديد خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة والسير بموجبه في عمليات المتابعة والاستعراضات الوطنية للتقدُّم المُحرَز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؟
- هل بُذِلَت جهود معيّنة تجاوباً مع التوصيات الصادرة عن الاستعراض السابق والنتائج التي أسفرت عنها الإجراءات الوطنية لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي؟
- هل أدرجت الدولة بعض أهداف التنمية المستدامة في سُلَّم أولوياتها؟ وفق أيّ معايير/آلية حدّدت الأولويات ومَن شارك في تحديدها؟
- كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها والبرلمان وأصحاب المصلحة لتحقيق الأهداف والمقاصد؟
- ما التقدُّم الذي أحرَزه البلد في تحقيق الأهداف والمقاصد؟ ما هي الاتّجاهات السائدة؟ هل برزت قضايا مثيرة للاهتمام؟ عاين كيف يساعد الاستعراض الوطني الطوعي في تحليل التقدُّم/التحديات عوضاً عن وصف السياسات المعتمَدة/المقرَّرة.
- ما هي الثغرات والتحديات التي تمّ تحديدها، ما التدابير المتَّخذة أو المقرَّر اتّخاذها من أجل التصدي لها؟
- ما هي الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من جميع السياسات والخطط والبرامج، وعدم إهمال أحد؟
- هل مِن أمثلة لممارسات جيدة قد تستفيد منها بلدان أخرى لتحقيق الأهداف والمقاصد؟

## أمثلة من البلدان

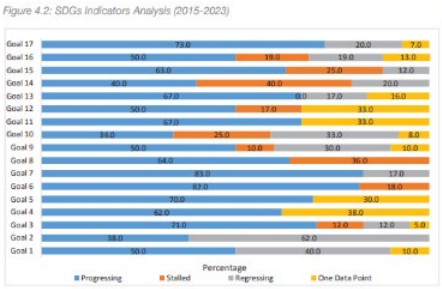


بدأت **كينيا** إعداد الاستعراض الوطني الطوعي الثالث بمراجعة الإطار الوطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2023، واستخدام البيانات الجغرافية والإدارية والبيانات التي ينتجها المستخدمون، بالإضافة إلى المسوح التي أجريت خلال الفترة التي يتناولها الاستعراض. ومنذ عام 2020، تعمل كينيا على توسيع الإطار الوطني لأهداف التنمية المستدامة، فأضافت 37 مؤشراً جديداً (من 131 إلى 167) في بداية عام 2024. واستخدمت في قياس التقدُّم مصادر متنوّعة للبيانات، شملت التعدادات، والمسوح، وسجلات الحكومة، والمعلومات الجغرافية، والبيانات التي ينتجها المستخدمون. وأدى المكتب الإحصائي الوطني، وهو الوكالة الحكومية الرسمية للإحصاء، دوراً مركزياً في قياس تقدُّم كينيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ عام 2015، يحقق المكتب تقدُّماً بارزاً في تقديم بيانات قائمة على الأدلّة وعالية الجودة، باعتماد طرق متقدّمة لجمع البيانات مثل استخدام المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب ومصادر البيانات البديلة. وأظهر الاستعراض الوطني الطوعي أن تحسين نظام جمع البيانات وتوفير بيانات مفصّلة وموثوقة وفي الوقت المناسب أمرٌ بالغ الأهمية لرصد أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير قائمة على الأدلّة. كما أن بناء القدرات أساسي لسدّ الفجوات في المعارف المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وزيادة التنسيق على مستوى المؤسسات، وتحسين إدارة البيانات. وأثبتت البيانات التي ينتجها المستخدمون أنها مصدرٌ تكميلي مهم للبيانات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في حال نقص البيانات الرسمية.

**المصدر:** تقرير الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من كينيا، 2024.

## آليات التنفيذ

يجدر أن تتوقف عملية الاستعراض عند سُبُل تحريك آليات التنفيذ والصعوبات التي تواجهها والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030، وأن تبحث في مجموعة كاملة من مصادر التمويل (العام/الخاص، المحلي/الدولي) وآليات التنفيذ غير المالية، كتنمية القدرات وتوفير البيانات المطلوبة والتكنولوجيا وعقد الشراكات. يمكن أن تشير أيضاً إلى اعتماد موازنة مراعية للجنسين، إذا كان ذلك ينطبق على واقع الحال.

قد تتوسّع البلدان في استراتيجية التمويل لأهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تشمل إطار التمويل الوطني المتكامل عند الاقتضاء، وفي السياسات والإصلاحات المناسبة لتمويل الاستراتيجية. وتعطي فكرة عامة عن آليات التنسيق والهيكلية المؤسسية (داخل الحكومة ومع سواها من أصحاب المصلحة) التي تساعد في تنفيذ استراتيجية التمويل. فتشير في استعراضاتها إلى كيفية مواءمة النُّظُم المالية والبيانات الإحصائية والموارد الموزّعة مع الجهود الداعمة لتحقيق خطة عام 2030 وتعهُّدها بعدم إهمال أحد، وتلفت إلى مساهمة القطاع الخاص عندما تتحدّث عن حشد الموارد المحلية. يُطلب من البلدان أيضاً أن تحدِّد احتياجاتها الفعلية على صعيد التكنولوجيا وبناء القدرات والبيانات. وقد ترغب البلدان في تصميم الفصول المتعلقة بوسائل التنفيذ وفق المجالات السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا[16]. ويمكن أيضاً أن تختار البلدان إدراج المداولات المنبثقة عن المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية[17].

قد تستفيض البلدان بالحديث عن الشراكات، بما فيها تلك المعقودة مع القطاعين العام والخاص وعدداً من أصحاب المصلحة، كونها أداة فعّالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لا بدّ لها أيضاً من أن تأخذ في الحسبان التكاليف والموازنة المطلوبة لتحقيق الأهداف فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية عند إعداد الاستعراض.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما هي الموارد المتدفقة حالياً؟ ينبغي تلخيص الخطوات المتَّخذة لحشد الموارد المحلية والمساعدات الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الإضافية، كالاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحويلات المالية.
- ما هي الخطوات المتَّخذة لتحديد الثغرات الأساسية وتقدير الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة عام 2030؟ تشمل الجوانب المتعلقة بهذا الشأن التمويل، والقدرات المطلوب تطويرها، بما في ذلك تبادل المعارف والبيانات الإحصائية والتكنولوجيا والشراكات.

16 مجالات العمل السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا هي: (1) الموارد العامة المحلية؛ (2) الأعمال التجارية الخاصة والتمويل على الصعيدين الدولي والمحلي؛ (3) التعاون الإنمائي الدولي؛ (4) التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ (5) القدرة على تحمُّل الديون؛ (6) القضايا النُّظُمية؛ (7) العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. والخطة متوفرة عبر الرابط: https://www.un.org/esa/ffd/publications/aaaa-outcome.html.

17 المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

- كيف يمكن مواءمة النُّظُم المالية والموارد الموزّعة مع متطلبات دعم تنفيذ خطة عام 2030؟
- كيف يشارك البلد في جهود التعاون الدولي؟ كالتعاون القائم بين بلدان الجنوب، وبين بلدان الشمال والجنوب، وما عداه من أشكال التعاون مثلاً.
- كيف تُوظَّف خطة عمل أديس أبابا لمصلحة تنشيط آليات التنفيذ؟ هل انتهج البلد استراتيجيةً/إطاراً وطنياً متكاملاً للتمويل عند الاقتضاء؟ ما السياسات والإصلاحات الموضوعة قيد التطبيق لتمويل هذه الاستراتيجية؟
- ما الشراكات التي تنخرط فيها الدولة؟ هل مِن فرصٍ متاحة لتوسيع دائرة الشراكات من أجل تنفيذ خطة عام 2030؟ ما الدور الذي يتولاّه/يمكن أن يتولاّه القطاع الخاص؟
- ما هي احتياجات البلد من خدمات تنمية القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الفعالية؟ لعلّها فرصة مؤاتية لتحديد احتياجاته بدقة.

**مورد: إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية**

يشكّل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي حافزاً قيّما في حشد الإرادة السياسية وتعزيز الدراية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تشتد الحاجة إليها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويساعد إدراج منظورات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات على تتبُّع التقدُّم المُحرَز في تنفيذ خطة عام 2030 بشكل أكبر وأكثر شمولاً للجميع، ويتيح أدلّة قيّمة على مساهمات هذين النوعين من التعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدّم "دليل إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية" إرشادات مفصّلة، مستفيداً من عدد من الممارسات الجيدة والأمثلة على إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التحضير للاستعراضات وتقديمها. وقد أُعِدَّ بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيّين.

**الرابط:** دليل إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستعراضات الوطنية الطوعية.

## أمثلة من البلدان

أعدَّت **أذربيجان** التقرير الرابع من الاستعراض الوطني الطوعي وأشارت فيه إلى الابتكارات المالية التي طبّقتها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وركّزت أذربيجان على سدّ الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة الموارد المحلية، فأطلقت مبادرتين لتوسيع نطاق التمويل بهدف تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهما الإطار الوطني المتكامل للتمويل وخرائط الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأعدَّت استراتيجيات تمويل خاصة بالقطاعات باستخدام إطار النفقات متوسط المدى، تتناول مجالات رئيسية مثل الزراعة والتعليم والبيئة، وتتفق مع أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت أذربيجان الخطوات التي اتّخذتها لدمج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في القطاع المالي من خلال خارطة طريق للتمويل المستدام، تشجّع أدوات التمويل الخضراء. كما أجرَت حسابات تكلفة الميزانية لعدة نفقات حكومية بهدف ضمان تماشيها مع أهداف التنمية المستدامة. وشمل ذلك تقييم مدى توفر الميزانية ومواءمة الاستراتيجيات مع أهداف التنمية المستدامة لضمان التنفيذ الفعّال. وأظهر تقييم النفقات في ميزانية الدولة لعام 2022 أن 82.3 في المائة من نفقات الميزانية الموحّدة يتماشى مع الأهداف الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها، ما يشكل حوالي 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه.

Table 1. Alignment of Expenditure on SDGs

| Number | Budget sector | Expenditure on SDG targets (billions of manats) |
|---|---|---|
| 1 | General public services | 4,553 |
| 2 | Judiciary, law enforcement and prosecutor's office | 2,482 |
| 3 | Education | 3,943 |
| 4 | Healthcare | 1,709 |
| 5 | Social protection and social security | 8,046 |
| 6 | Culture, art, information, physical education, youth policy and other such activities | 0,418 |
| 7 | Housing and communal economy | 0,273 |
| 8 | Agriculture | 0,997 |
| 9 | Environmental Protection | 0,292 |
| 10 | Economic activity | 7,068 |
| 11 | Expenditures that do not belong to the main departments | 0,628 |

get), the budget of the State Social Protection Fund, and the unemployment insurance fund's budget are linked to the SDGs. This amounts to approximately 30.4 billion manats in absolute terms, equivalent to 22.7% of the 2022 gross domestic product.

*Related budget to 2030 Agenda on SDGs*

82.3% of the overall budget in 2022.
in other words
22.7 % of GDP in 2022

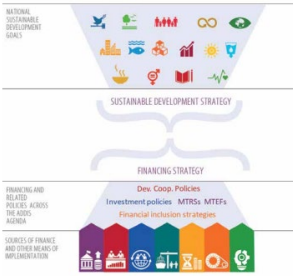


General scheme of INFF

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من أذربيجان، 2024.

انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يمكن للبلدان أن توجز الخطوات المزمع اتّخاذها للمضي قُدُماً بتنفيذ خطة عام 2030 في السنوات المقبلة. كما يمكن أن تتحدّث عن خططها الرامية إلى الاستمرار في استعراض التقدُّم المُحرَز باتّجاه أهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية مع النتائج التي تؤول إليها، وأية خطط لإجراء استعراضات محلية في المستقبل. في هذا القسم، يُبرِز كلّ بلد الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض، وكيفية الاستفادة منها في إطار الجهود المستمرة لتنفيذ الخطة، والدعم الذي يحتاج إليه مستقبلاً لإعداد استعراضاته.

يتناول الاستعراض المواضيع/الأسئلة التالية:

- ملخص عن التحليل والاستنتاجات المستمَدَّة من الهيئات المعنيّة بالسياسات، والجمهور العريض، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- المسائل المستجدّة والمطروحة حديثاً.
- ما هي الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض؟
- ما هو الدعم الذي يحتاج إليه البلد لإعداد استعراضاته مستقبلاً؟

وبالتالي، يتعيّن على البلدان التفكُّر في كيفية إسهام الاستعراضات الوطنية الطوعية في الإسراع بتنفيذ خطة عام 2030، من خلال تحديد إجراءات عملية لمواكبتها. وهنا، يجدر التوقف عند الأسئلة التالية:

- كيف يتمّ التداول بنتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني؟ هل يتمّ نشر الاستعراض؟
- ما الخطوات الإضافية المقرّر اتّخاذها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأنشطة الحكومية، كعملية وضع الموازنة وسياسات الوزارات المختصَّة وبرامجها، واستحداث مؤسسات أو تشريعات أخرى؟
- هل توضع خطط وتخصَّص موارد لإجراء مراجعات دورية بشأن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الخطة على الصعيد الوطني؟
- ما هي الإجراءات المحدَّدة لمتابعة الجهود بعد الانتهاء من تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

### أمثلة من البلدان

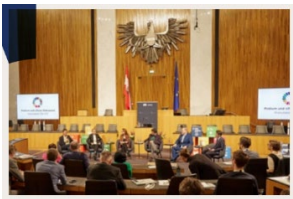

"Evening of the SDGs" in Parliament

تمحور التقرير الثاني من الاستعراض الوطني الطوعي الذي أعدته **النمسا** حول السؤال التالي: "**ما هي التحوّلات اللازمة نحو الاستدامة لتحقيق أهداف خطة عام 2030؟**". اعتمدت النمسا عملية اتّسمت بالشفافية وشارك فيها مختلف أصحاب المصلحة، من مجتمع مدني وعلماء وممثلي شركات، وذلك ضمن أشكال عدة من التعاون على مدار 15 شهراً. وحرصت النمسا على التعاون مع الأوساط العلمية: قدَّم مشروع "UniNEtZ" متعدِّد التخصُّصات، الذي ضمّ حوالي 300 عالِم، 950 إجراءً ملموساً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أشار الاستعراض الوطني الطوعي إلى قاعدة بيانات قوية استحدثها المكتب الإحصائي الوطني. وقامت النمسا بسدّ الفجوات في البيانات بدعم من

الجامعات، واعتبرت البيانات عنصراً أساسياً في تقريرها الثاني. وأشار التقرير إلى ثلاث أولويات متقاطعة للتحوّل، وهي: المساواة بين الجنسين، ووجهات نظر الشباب، والأبعاد الدولية. كما أُطلقت مبادرة تعاون بين البرلمان ومشروع "UniNEtZ" في أيلول/سبتمبر 2022 لإشراك أعضاء البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة في البرلمان"، عمل أعضاء البرلمان من عدة أحزاب والعلماء معاً على تقديم حلول مستدامة لمعظم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في جلسات عامة عُقدت شهرياً. كما عيّن البرلمان "سفراء أهداف التنمية المستدامة" لأهداف محدَّدة، قدَّموا معلومات متعمّقة حول هذه الأهداف في الجلسات العامة للمجلس الوطني لسنة 2023/2022.

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من النمسا، 2024.

## الملاحق

قد تضيف البلدان مُلْحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً الإطار الوطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي يستند إلى المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحدَّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها بخصوص ملحق الإحصاءات:

- ما المعايير المعتمَدة لاختيار المؤشرات الواردة في الملحق؟
- كيف يُعتبَر الملحق استكمالاً للاستعراض، وإثباتاً لمحتواه؟ ينبغي دراسة السُبُل الأنجع لهذا الغرض – تقديم عرض شامل للغاية أو اختيار مجموعة المؤشرات الأشدّ ارتباطاً بالموضوع؟
- ما هي الصيغة الأسهل لعرض البيانات؟
- هل من المجدي في الملحق تقديم بيانات عن الاتّجاهات، و/أو رؤى إضافية متعلقة بالبيانات، و/أو معلومات لتقييم التقدُّم؟

أعدّت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة *الدليل العملي لإعداد استعراضات وطنية طوعية قائمة على الأدلة* (باللغة الإنكليزية)، لمساعدة الحكومات على إعداد استعراضات تستند أكثر إلى الأدلّة. يقدّم الدليل توصيات بشأن ما ينبغي الإبلاغ عنه في هذه الاستعراضات وكيفية تجميع الإحصاءات وعرضها، والمعلومات التي ينبغي تضمينها. ويستخدم الدليل أمثلة من الاستعراضات الوطنية الطوعية (لا سيّما في الفترة 2020-2022) وورش العمل المتعلقة بها، فيعرض بعض الممارسات الجيدة في إيجاد حلول للتحديات المتعلقة بالبيانات عند إعداد الاستعراض. ويوضح الدليل كيف يمكن لعملية

الاستعراض أن تكون أكثر توجُّهاً نحو البيانات وذلك بناءً على تجارب الدول. ويساهم التركيز على الأدلّة في تقارير أهداف التنمية المستدامة في مساعدة الحكومات على استخدام عملية الاستعراض لتحديد نقاط القوة والضعف في النُّظُم الإحصائية والمجالات التي تتطلب بناء القدرات الإحصائية فيها.

**الرابط:** https://unstats.un.org/sdgs/data4vnrs/.

قد ترتئي البلدان إدراج ملاحق إضافية تتناول فيها على سبيل المثال أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حقَّقت تقدُّماً على صعيد تنفيذ خطة عام 2030، والروابط التي تجمع بين الأهداف والمقاصد، فضلاً عن تأثيرات الإجراءات المحلية على الساحة العالمية (الآثار غير المباشرة). يمكن أن تضمّنها أيضاً التعليقات والملاحظات الواردة من أصحاب المصلحة إلى جانب قائمة بسائر الجهات الفاعلة التي ساهمت بوضع التقرير. وأدرج بعض البلدان ملاحق عن استعراضات محلية طوعية، وتقارير أعدّها المجتمع المدني، ووثائق سياسات.

يمكن للبلدان أيضاً إرسال تقارير أخرى إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة، لنشرها عبر الصفحة المخصَّصة لها في قاعدة بيانات الاستعراضات الوطنية الطوعية، بما فيها تقارير مكمّلة من إعداد الأطراف المعنيّة.

## هاء. الرصد والاستعراض

تشكِّل آليات الرصد والاستعراض الفعّالة ركيزة أساسية لخطة عام 2030. لذا، من الضروري جمع ما يكفي من البيانات المصنَّفة الموثوقة والآنية والمتاحة، ثمّ العمل على معالجتها وتحليلها ونشرها، لرصد عملية تحقيق الأهداف محلياً. تشمل هذه العملية الاستعانة بإطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من أجل متابعه التقدُّم المُحرَز واستعراضه. ويتضمّن هذا الإطار، الذي أقرّته الجمعية العامة في عام 2017، 231 مؤشراً لقياس التقدُّم المُحرَز في تحقيق الأهداف. ومنذ عام 2016، تحسَّن إدراج الاستعراضات الوطنية الطوعية للبيانات وتقييمات التقدُّم المُحرَز، بعد أن عزَّزت البلدان أُطُر رصد أهداف التنمية المستدامة. لكن الكثير من البلدان لا يزال يواجه تحديات عدة متعلقة بالتنسيق، ومحدودية الأدلّة والبيانات المتوفرة والبيانات المصنَّفة، وجمع البيانات، والموارد البشرية والمالية.

تعتمد البلدان على مؤسسات مختلفة لرصد تنفيذ الأهداف، بما فيها الأُطُر المؤسسية الوطنية التي تعتمدها للتعاطي مع قضايا متنوّعة، كمواءمة الأهداف مع الالتزامات الحقوقية المحلية والدولية.

يقرّ عدد كبير من البلدان أيضاً بأهمية دور المؤسسات العليا المعنيّة بمراجعة الحسابات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها:

- ما المساعي الجارية لتعزيز النُّظُم الإحصائية الوطنية وتوفير البيانات النوعية؟ هل تُعتمد وسائل مؤسسية مبتكرة للمساعدة في جمع البيانات؟
- ما هي الجهود المبذولة لتصنيف البيانات؟ وما هي العقبات التي تعترضها؟
- ما هي التحديات التي تبرز عند جمع البيانات وإدارتها؟
- ما هو حجم النقص الملحوظ في البيانات وما الخطوات المتَّخذة لسدّ هذا النقص؟
- ما هي المساعي الجارية لرصد المؤشرات ومراعاة مبدأ الشفافية والمساءلة؟
- ما هي الجهود المبذولة لمتابعة تنفيذ خطة عام 2030 واستعراضها، بما فيها مشاركة عدة جهات معنيّة وحشد الدعم من خلال الشراكات المعقودة؟
- هل تُعرَض جهود الرصد بوضوحٍ كافٍ لتيسير الاستعراض والحوار بين سائر الأطراف المعنيّين؟

## أمثلة من البلدان

Table 1 – Summary of the Cluster of 11 Selected SDGs around Six Transition

| Transition | SDGs | Relevant section |
|---|---|---|
| 1. Food Systems | SDG 1 (No poverty)<br>SDG 2 (Zero Hunger)<br>SDG 3 (Health and Well-Being) | 2.1 |
| 2. Energy Access and Affordability | SDG 7 (Affordable and Clean Energy) | 2.2 |
| 3. Digital connectivity | SDG 9 (Industry, Innovation, and Infrastructure)<br>SDG 17 (Partnerships for the Goals) | 2.3 |
| 4. Education | SDG 4 (Quality Education) | 2.4 |
| 5. Job and Social Protection | SDG 5(Gender Equality)<br>SDG 8 (Decent Work and Economic Growth)<br>SDG 18(Mine Action) | 2.5 |
| 6. Climate Change, Biodiversity Loss and Pollution | SDG 13 (Climate Action) | 2.6 |

Note: While the selection of SDGs reviewed in this document are clustered around the Six Transition, each transition is also connected to a broader range of SDGs, including SDGs not reviewed under the VNR3. For instance, the 6th transition is also closely connected to SDGs 12 and 15 amongst others, not listed here (as not part of the VNR3).

أعدَّت **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** النسخة الثالثة من الاستعراض الوطني الطوعي وتمحورت حول التحوّلات الستة في أهداف التنمية المستدامة أو مسارات الاستثمار التي حدَّدتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وتشمل هذه التحوّلات: النُّظُم الغذائية؛ والحصول على الطاقة والقدرة على تحمُّل تكاليفها؛ الاتصال الرقمي؛ التعليم؛ الوظائف والحماية الاجتماعية؛ وتغيُّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي والتلوّث. وفي الاستعراض الوطني الطوعي لعام 2024، ركّزت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على تحليل الاتّجاهات والمسارات، ودراسة التقدُّم المُحرَز ووضع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إضافة إلى هدف ثامن عشر تم تحديده وطنياً حول "الحياة الآمنة من الذخائر غير المنفجرة". واختارت الحكومة 11 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة (الهدف 1، والهدف 2، والهدف 3، والهدف 4، والهدف 5، والهدف 7، والهدف 8، والهدف 9، والهدف 13، والهدف 17، إضافة إلى الهدف 18 الوطني) لإجراء تحليل متعمّق لها. وقد ساهم تحديد هذه الأهداف التي تتمحور حول التحوّلات الستة في اعتماد مسار متّسق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وفق الأولويات الوطنية. ويبني التقرير الثالث من الاستعراض الوطني الطوعي على تقارير الاستعراض السابقة. وركّز الاستعراض الأول الذي أُعِدَّ في عام 2018 على التحليل السردي ودراسة الإجراءات اللازمة لتكييف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني وتحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الوطنية المناسبة لهذا السياق. وتضمَّن الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2021 تحليلاً للاتّجاهات في كل مؤشر وطني لقياس أهداف التنمية المستدامة بناءً على خطوط أساس متفق عليها. واستناداً إلى التقريرين، ركّز الاستعراض الثالث على تحليل الاتّجاهات (الوضع الحالي) والمسارات (التقدُّم المتوقع).

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، 2024.

يشكِّل الرصد والإبلاغ عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة جزءاً من "نَهج الحكومة بأسرها" المعتمَد في **الاتحاد الأوروبي**. وعلى المستوى العالمي، يشارك الاتحاد الأوروبي بفعالية في الاجتماعات السنوية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقدَّم الاتحاد أول استعراض طوعي له في منتدى العام 2023، كمساهمة منه في جهود استعراض الأقران العالمي المشترك. وتقدِّم المفوضية الأوروبية أيضاً تقارير منتظمة عن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى سياسات الاتحاد الأوروبي وإجراءاته الداخلية والخارجية. وينشر المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي (يوروستات) كل عام تقريراً حول التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استناداً إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي. ويشتمل الاستعراض الطوعي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي على ملحق إحصائي وتحليلي يعرض بيانات مجموعة في الاتحاد الأوروبي حول المؤشرات الرسمية للاتحاد. وقد طوّرت المفوضية الأوروبية مجموعة المؤشرات في عام 2017 لرصد أهداف التنمية المستدامة في سياق الاتحاد

الأوروبي. ويتمّ تحديث اختيار المؤشرات كل عام. وتشكّل مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الأوروبي أساساً لتقرير الرصد السنوي الصادر عن يوروستات حول التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق الاتحاد.

نَهج "الحكومة بأسرها" المعتمَد في الاتحاد الأوروبي

**المصدر:** الاستعراض الوطني الطوعي المقدَّم من الاتحاد الأوروبي، 2023.

## واو. ورش العمل التحضيرية وتسليم الاستعراضات الوطنية الطوعية[18]

تضمّ الإجراءات التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية ورش عمل تستمدّ خبرتها من تجارب سابقة مرّت بها البلدان المشارِكة في تلك العملية. وتشرف إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة على تنظيم تلك الورش، المصمَّمة لتسهيل التعلُّم بين الأقران والتفاعل معهم، وتوفير مساحة لتبادل وجهات النظر والدروس المستخلَصَة والخبرات في مجال إعداد الاستعراضات. وتتوجَّه تلك الورش إلى القيِّمين على سير العمل والمشاركين عن كثب في الأعمال التحضيرية الوطنية. من المتوقّع أن يحظى مشاركٌ واحد عن كل بلد نامٍ بالدعم المطلوب للمشاركة تبعاً لحجم التمويل المتوافر، من دون استبعاد حضور مشاركين إضافيين عن البلدان التي تقدّم استعراضاتها، إنما على نفقتهم الخاصة.

تشمل الأعمال التحضيرية لاستعراضات 2024 الورش التالية:

**ورشة العمل الأولى على المستوى العالمي (3-5 كانون الأول/ديسمبر 2024):** تهدف ورشة العمل الأولى على المستوى العالمي إلى تناول جميع عناصر الأعمال التحضيرية للاستعراضات الوطنية الطوعية. وتيسِّر ورشة العمل تبادل الخبرات

18 للاطّلاع على أحدث المعلومات حول التواريخ والمُهل النهائية المحدَّدة في هذا القسم، الرجوع إلى الموقع الإلكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2025.

والمعارف بين البلدان التي تُجري استعراضات وطنية طوعية لعام 2025، ودراسة مسائل وتحديات محدَّدة متعلقة بالأعمال التحضيرية.

**ورشة العمل الثانية على المستوى العالمي (ربيع 2025):** تتيح ورشة العمل الثانية تبادل الخبرات بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2025، بما في ذلك الدروس المستخلَصَة والتحديات البارزة في هذا المسار لغاية اليوم. تتوسّع أيضاً في المعارف والتوجيهات المتبادلة بشأن عملية الإعداد والعرض، ميسِّرةً النقاش حول أسلوب صياغة أجزاء من التقرير وتقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

**ورشة العمل الثالثة على المستوى العالمي (تموز/يوليو 2025، نيويورك، الولايات المتحدة):** من المقرَّر أن تُعقد ورشة العمل الثالثة قبل تقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وتتطرق إلى الأعمال التحضيرية النهائية، وتتيح للبلدان مناقشة الخطوات المرتقبة لمتابعة الاستعراضات.

### اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

تقدِّم اللجان الإقليمية دعمها للبلدان في مضمار تنفيذ خطة عام 2030، وكذلك عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنية الطوعية. فتمهيداً لمنتدى عام 2025، من المتوقّع أن تُعقد خمس ورش عمل إقليمية حول الاستعراضات على هامش المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، وذلك بدعوةٍ من: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. تناقش ؤرش العمل الإقليمية خصوصيات كل منطقة، فاسحةً المجال أمام تبادل المزيد من الخبرات والدروس المستخلَصَة بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات.

## استعراض - المُهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يتعيّن تقديم وثيقتين إلى الأمانة العامة، ضمن المُهلة النهائية المحدَّدة لكلّ منهما.

يتعيّن على البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية أن تسلِّم **رسائلها الرئيسية** بإحدى اللغات الستّ الرسمية المعتمَدة لدى الأمم المتحدة بحلول **24 نيسان/أبريل 2025**. تتيح تلك الرسائل للجهات المعنيّة، بما في ذلك البلدان الأخرى، الاستعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. لا حاجة لأن توفِّر الرسائل الرئيسية خلاصة موجزة عن الاستعراض، بل أن تتضمّن استنتاجات مستخلَصَة

عنه، باعتبارها مؤشراً لبعض النتائج الأساسية الواردة فيه. ينبغي أن تضيء على الممارسات الجيدة كما على التحديات والمجالات التي تستوجب من البلد التماس الدعم أو المشورة من بلدان أو مؤسسات أخرى.

**عدد الكلمات الأقصى للرسائل الرئيسية هو 700 كلمة**. وتتولّى الأمانة العامة ترجمتها إلى جميع اللغات الستّ الرسمية المعتمَدة لدى الأمم المتحدة قبل أن تصدرها كوثيقة رسمية. تُنشر تلك الرسائل عبر الإنترنت[19].

ينبغي تسليم **التقارير النهائية للاستعراضات** بصيغة إلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول **17 حزيران/يونيو 2025** (قبل شهر من انعقاد المنتدى)، مع الإشارة إلى أنّ الاستعراضات النهائية تُنشَر عبر الإنترنت. من الضروري أن يُمنح كل عرض الوقت الكافي لحصوله على الموافقة الوطنية قبل تسليمه، وإخضاعه للترجمة إلى الإنكليزية، عند إبداء رغبة بهذا الخصوص. لا تقوم الأمانة العامة بترجمة الاستعراضات بل تنشرها على الموقع الإلكتروني للمنتدى بلغة/لغات الأمم المتحدة التي صِيغت فيها. يتعيّن على تقارير الاستعراضات استخدام أسماء الدول/التسميات الرسمية للأمم المتحدة من أجل نشرها على موقع الأمم المتحدة عبر الإنترنت. الرجاء تقديم تقارير الاستعراضات في ملف PDF يمكن أن يقرأه الحاسوب.

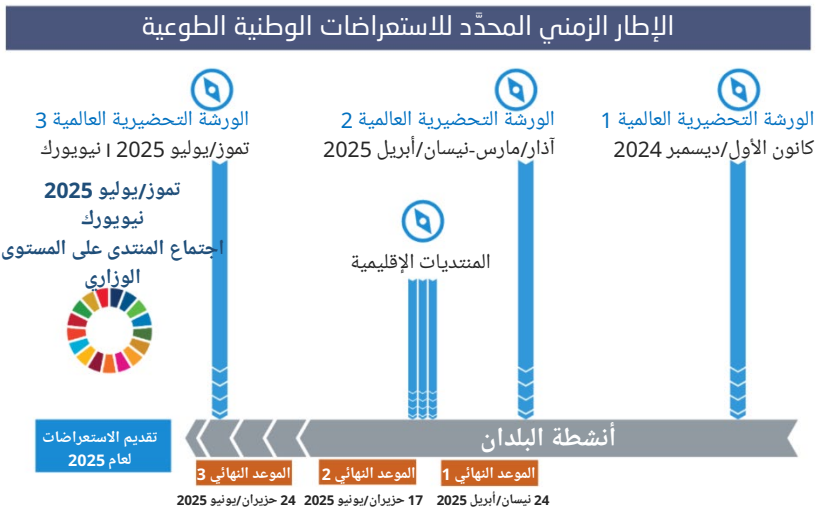


الشكل 4. الإطار الزمني المحدَّد للاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2025

19 الرسائل الرئيسية الصادرة عن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2024.

ينبغي تسليم **المواد السمعية والبصرية** المعدَّة للعرض إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة بحلول **24 حزيران/يونيو 2025**، على أن تكون تلك المواد مخصَّصة لتسليط الضوء على تنفيذ خطة عام 2030 أو الاستعراض الوطني الطوعي. في هذا الإطار، يطلب الفريق التقني أن يُمنَح الوقت الكافي للتحقُّق من تلك المواد جميعها للتأكُّد من مدى دقتها وتطابقها تقنياً مع أجهزة الأمم المتحدة، والتواصل مع البلد المعني لإدخال التعديلات عليها عند بروز أيّ مشكلة. أمّا إذا تأخَّر تسليمها ولم تُمنَح الأمانة العامة الوقت الكافي لمعاينتها، فسيصعب على هذه الأخيرة أن تكفل تقديم العرض بسلاسة في حال بروز أي مشاكل أو أخطاء تقنية أثناء العرض.

## زاي. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تشغل الإجراءات التحضيرية لتقديم الاستعراض في المنتدى حيّزاً هاماً من هذه العملية، حيث يشكّل حُسن التنسيق بين نقاط الاتصال في العاصمة وفي البعثات الدائمة في نيويورك عنصراً أساسياً لإنجاح الاستعراض المقدَّم في المنتدى. ومن الضروري أن يكشف العرض عن أبرز نتائج الاستعراض الوطني الطوعي والرسائل الرئيسية المنبثقة عنه، بما ينطوي عليه من ممارسات جيدة وتحديات ودروس مستخلَصَة.

صيغة العرض: عند اعتماد *صيغة العرض الجماعي*، يقوم كلّ بلد مشارك في جلسة الاستعراضات الوطنية الطوعية (التي تضمّ بين عرضين وأربعة عروض) بتقديم عرضه. قد ترتئي البلدان إجراء حوار في ما بينها بشأن استعراضاتها. فور الانتهاء من تقديم كافة العروض في الجلسة، تبدأ البلدان المعنيّة بتلقي الأسئلة من الحضور، علماً أنّ البلدان التي تقدِّم استعراضها للمرة الثانية لا تعتمد إلاّ *صيغة العرض الجماعي*. أمّا في الحالات التي تُعتمَد فيها *صيغة العرض الفردي*، فيقدِّم البلد الواحد عرضه على أن تليه مجموعة أسئلة يتلقاها من البلدان الحاضرة، وكذلك من المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين الحاضرين في الجلسة. ثمّ يأتي دور البلد التالي المشارك في تلك الجلسة. وما لم يتمّ الاتفاق على خلاف ذلك من جانب البلدان المقدِّمة، يتحدَّد تسلسل العروض في جلسة معيّنة بحسب رتبة المقدِّم من الناحية البروتوكولية. وعند تعادل الرتبة، يتحدَّد تسلسل العروض وفق الترتيب الأبجدي لإسم البلد باللغة الإنكليزية.

## الجدول الزمني للاستعراض الوطني الطوعي

يتمّ إعداد الجدول الزمني المبدئي لاستعراضات البلدان المشارِكة للمرة الأولى على أساس مبدأ العالمية، بحيث تسعى الجلسات إلى إبراز التنوّع الإقليمي وتغطية مختلف مستويات التنمية. فيُصار إلى مراعاة القيود الزمنية التي تتحكّم بالوزراء المقدِّمين إذا أعلموا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بها في الوقت المناسب. قد تقترح البلدان أيضاً تشكيلة مجموعتها الخاصة، مراعيةً التنوّع الإقليمي المذكور أعلاه. أخيراً، يَعْمَد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى توزيع الجدول الزمني المبدئي على ممثلي البلدان المشارِكة في الاستعراضات بنيويورك.

قبل فترة من تقديم الاستعراض في المنتدى، يتعيّن على كلّ بلد القيام بما يلي:

- تسليم أيّ مواد سمعية وبصرية (مقاطع فيديو و/أو عروض PowerPoint) متعلقة بالاستعراض تبعاً للمُهل النهائية المحدَّدة من جانب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة.
- البتّ في التفاصيل النهائية لتشكيلة الوفد.
- التنسيق مع بعثته الدائمة في نيويورك.
- البتّ في أسماء الشخص (الأشخاص) المفترض جلوسهم على المنصّة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المتوافرة.
- الأخذ بالاعتبار إمكانية منح الجهات المعنيّة الوطنية وقتاً للكلام، في إطار تقديم العروض.

## تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

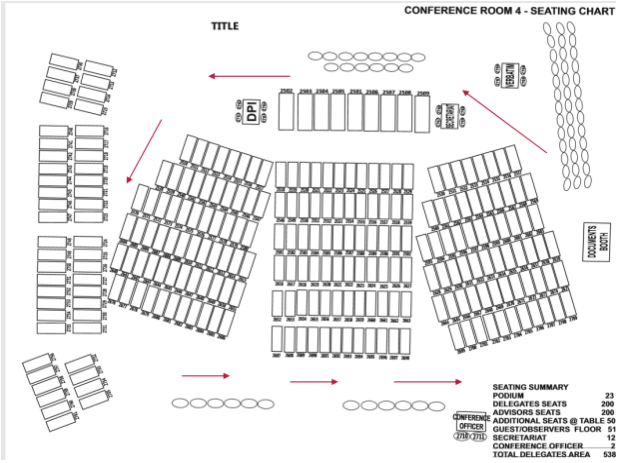


الشكل 5: مخطط لقاعة المؤتمرات رقم 4

تُقدَّم عروض الاستعراضات الوطنية الطوعية في قاعة المؤتمرات رقم 4. تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، يُخصَّص لكلّ بلد وقت محدَّد لتقديم عرضه في المنتدى.

بالنسبة إلى البلدان التي تقدِّم استعراضاتها للمرة الثانية والثالثة والرابعة، يحظى كلٌّ منها بمدة 25 دقيقة ضمن صيغة العرض الجماعي، تتوزَّع بين 10 دقائق لتقديم العرض و15 دقيقة للأسئلة والأجوبة. وتشمل العشر دقائق المخصَّصة لتقديم العرض استخدام المواد السمعية والبصرية بما فيها مقاطع الفيديو.

يسلِّط العرض المقدَّم في المنتدى الضوء على الرسائل الرئيسية المستمَدَّة من الاستعراض، ويتطرق إلى مسائل دقيقة في مجال تنفيذ خطة عام 2030. يُستحسن أن يقوم وزيرٌ أو شخص رفيع المستوى بإدارة جلسات تقديم العروض في المنتدى. وقد ضمّ فريق المقدِّمين في السنوات السابقة رؤساء حكومات ونواب رؤساء حكومات ووزراء من عدة اختصاصات.

للاستفادة فعلياً من الوقت الضيق المخصَّص لتقديم العرض، قد تودّ البلدان أن تدرس الخيارات الواردة أدناه:

- تسليم تقرير الاستعراض قبل انعقاد المنتدى بفترة طويلة لإغناء أيّ نقاش تفاعلي موضوعي يدور في المنتدى.

- استخدام الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" والبيانات المدعَّمة بمواد بصرية ومقاطع الفيديو الهادفة لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030 والاستعراضات الوطنية الطوعية، كالإجراءات التحضيرية وأوجه الترابط والأولويات، والمستجدات، والتقدُّم، والتحديات ضمن فترة وجيزة للغاية.
- توفير مساحة للجهات المعنيّة، كهيئات المجتمع المدني ومنظمات الشباب والأطفال ومؤسسات القطاع الخاص وسواها، لتِبيان مساهمتها في التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتبادل آرائها بهذا الشأن.
- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان سبق لها أن قدَّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلُّم من الأقران، وذلك تسهيلاً لتبادل الدروس المستخلَصَة والممارسات الجيدة في مرحلة تقديم الاستعراضات وما بعدها.
- الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصَّص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال أمام قيام نقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزِّز القدرة على التعلُّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.
- التفكير فعلياً في استغلال المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة التي تعقدها اللجان الخمس، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أوجه التقدُّم والتحديات وأفضل الممارسات المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمُّل في سُبُل متابعتها.

تساعد مراعاة الجمهور الحاضر في الجلسة في تحديد التجارب الوطنية المكتسَبة من جهود تنفيذ خطة عام 2030 والقادرة على أن تحاكي البلدان الأخرى، وتحديد الرسائل التي يودّ البلد إيصالها بشكل لافت للشركاء المحتملين.

يلي تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى نقاش تفاعلي، يفتح خلاله رئيس الجلسة باب الأسئلة والتعليقات. ويمكن أن تتوقع البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنية الطوعية تلقي أسئلة من الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني. ويمكن لأي دولة عضو أن تطرح سؤالاً على أي بلد مشارك في الاستعراضات أو أن توجِّه تعليقاً له. ولا حاجة إلى تسجيل مسبق للأسئلة والأجوبة. وتكون "مجموعة البلدان الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية"، التي أُطلقت في عام 2019، على استعداد لمساندة أيّ بلد مشارِك في التحضير للنقاش التفاعلي الذي يلي تقديم الاستعراض في المنتدى، إذا أبدى رغبةً

بالحصول على دعمها. وتماشياً مع الممارسات المرعية، يتلقى أيضاً كل بلد مشارك في الاستعراضات سؤالاً واحداً على الأقل من ممثل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين[20]. وتعمل هذه المجموعات على نطاق واسع لإعداد بيان لكل بلد يقدِّم استعراضاً وطنياً طوعياً[21].

**نصيحة مفيدة:**

✓ تتوافر مقاطع الفيديو العائدة إلى الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدَّمة سابقاً في أرشيف قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت: http://webtv.un.org/.

قد تودّ البلدان أيضاً أن تدرس أفضل السُبُل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسمية المعقودة في إطار المنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمَدَّة من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة حول استعراضاتها، من خلال المشاركة الفعلية في أنشطة معيّنة ومختبرات الاستعراضات الوطنية الطوعية، وتنظيم أنشطة على هامش المنتدى بالتشارك مع بلدان أخرى. أخيراً، تُشجَّع البلدان المشارِكة في تقديم العروض على مراعاة التوازن بين الجنسين ضمن فريق العرض.

## حاء. بعد تقديم الاستعراض

للاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد المستثمَرة في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية وتقديمها، قد ترتئي البلدان اتّخاذ بعض الخطوات الملموسة لحُسن المتابعة، منها ما يلي:

- نشر الاستعراضات على نطاق واسع، كأن يلجأ البلد إلى عقد مؤتمر صحفي لإطلاع الجميع على نتائج الاستعراض الذي قدَّمه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- إطلاع الفريق القيِّم على مشروع الاستعراض على محصّلات العرض المقدَّم في المنتدى، مع إمكانية استخلاص الدروس والممارسات الجيدة المستمَدَّة من بلدان أخرى.

20 يمكن الاطّلاع على مزيد من المعلومات عن المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين عبر الرابط: https://hlpf.un.org/mgos.

21 يمكن الاطّلاع على أمثلة عن البيانات السابقة عبر الرابط https://www.mgos.org/vnr-questions-interventions/.

- الدفع نحو اتّخاذ خطوات ملموسة بشأن الأولويات الوارد ذكرها في الاستعراضات، كالدعوة مثلاً إلى انعقاد مجلس الوزراء أو أي هيئة أخرى في موقع صنع القرار لدراسة السُبُل المؤاتية لمتابعة الاستعراضات.
- وضع خطة عمل/خارطة طريق تحدِّد الجهة والمجالات والمكان والزمان لمتابعة الأولويات.
- درس إمكانية عقد اجتماع مع مكتب المنسِّق المقيم وفريق الأمم المتحدة القُطري والجهات المانحة الثنائية، عند الاقتضاء، بشأن متابعة الأولويات المحدَّدة في الاستعراضات ودعمها.
- نشر مواد إعلامية وإطلاق مبادرات لإطلاع الجمهور العام على نتائج الاستعراضات الوطنية الطوعية بعد تقديم العروض. ويمكن أن يشمل ذلك حملات على وسائل التواصل الاجتماعي، والرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك"، والفقرات الإذاعية، والبرامج التلفزيونية، وأنشطة المناصرة.
- إعداد موجزات غير تقنية عن الاستعراضات وتوفير الترجمة إلى اللغات المحلية بهدف الوصول إلى الجمهور الأوسع.
- درس إمكانية رفع تقرير سنوي إلى البرلمان بشأن تنفيذ خطة عام 2030.
- البحث في تبادل الاستعراضات والدروس المستخلَصَة منها على المستوى الإقليمي، من خلال مثلاً المنتديات الإقليمية المعنيّة بالتنمية المستدامة.
- الاستفادة من الدروس المستخلَصَة من الاستعراض لتحسين الترتيبات المؤسسية وتعزيزها.
- مراجعة عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ومواءمتها مع الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي.
- الاستفادة من الدروس المستخلَصَة من الاستعراض لتحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات.
- البحث في اتّخاذ قرارٍ بشأن إعداد استعراض للمتابعة وتقديمه.

تتوفر كل العروض المقدَّمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى عن الاستعراضات في أرشيف قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت UN WebTV لتتمكن الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة من الرجوع إليها واستخدامها.

## الملحق 1. قائمة مرجعية بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي

| البند | الأعمال التحضيرية |
|---|---|
| 1. أعمال التحضير والتنظيم الأولية | ☐ رفع كتاب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي.<br>☐ توزيع المسؤوليات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له.<br>☐ تقدير الموارد اللازمة، وتحديدها.<br>☐ النظر في نطاق الاستعراض. فالبلدان مدعوّة لتقديم شرح موجز عن وضع **جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر** والتقدُّم المُحرَز نحو تحقيقها.<br>☐ وضع خطة عمل/خارطة طريق للاستعراض الوطني الطوعي تحدِّد المنجزات بالتوافق مع المُهل النهائية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتسليم الرسائل الرئيسية وتقرير الاستعراض والمواد السمعية والبصرية).<br>☐ مسح الجهات الفاعلة الوطنية ومقدّمي البيانات (كالبرلمان، والوزارات المختصَّة، وهيئة الإحصاء الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، وغيرهم من أصحاب المصلحة).<br>☐ إعداد مسودة الاستعراض وتحديد الرسائل الرئيسية. والتفكير في الرواية المُراد تعميمها من وراء الاستعراض: ما هي رواية بلدك مع التنمية المستدامة؟<br>☐ توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما في ذلك الاستناد إلى الأُطر المؤسسية القائمة، والوثائق الوطنية المتداولة، والتقارير المتعلقة بالاستعراضات السابقة.<br>☐ تكليف أحد بمهمة إعداد الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" والبيانات المصوّرة وما إليها، تمهيداً لتقديم الاستعراض.<br>☐ وضع استراتيجية تواصل لنشر المعلومات المتعلقة بالاستعراض خلال الأعمال التحضيرية وعملية الإعداد ومرحلة ما بعد الاستعراض. |

| البند | الأعمال التحضيرية |
|---|---|
| 2. إشراك أصحاب المصلحة | ☐ الاتصال بالإدارات الحكومية (الوزارات المختصَّة) والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسية، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال.<br>☐ وضع خطة لإشراك أصحاب المصلحة تحدِّد أبرز أصحاب المصلحة وسُبُل إشراكهم (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية).<br>☐ تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور لنشر السُبُل المتاحة لإشراك أصحاب المصلحة، باستخدام خدمات الاتصال الحكومية ومواقع التواصل الاجتماعي وما إليها.<br>☐ التأكُّد من بذل جهود هادفة تطال الفئات المهمَّشة وتلك التي يُخشى أن تتخلَّف عن مسيرة التنمية. |
| 3. إعداد الاستعراض الوطني الطوعي | ☐ مراجعة المواد الواردة وضمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات وما عداها من تقارير واستعراضات سابقة.<br>☐ متابعة العمل مع الزملاء في الحكومات/ومقدِّمي المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي.<br>☐ البتّ في أسماء المشاركين في وُرش العمل التحضيرية على المستويين العالمي والإقليمي.<br>☐ إعداد مسودة أولية، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة.<br>☐ إعداد مسودة الرسائل الرئيسية (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 24 نيسان/أبريل 2025.<br>☐ إجراء مراجعة داخلية للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافية.<br>☐ تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيّين. |

| البند | الأعمال التحضيرية |
|---|---|
| | ☐ السماح للجهات المعنيّة بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن.<br>☐ تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغة الإنكليزية، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوباً/مستحباً.<br>☐ إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلاً) لإقراره والموافقة عليه.<br>☐ إرسال الاستعراض بنسخته الإلكترونية إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 17 حزيران/يونيو 2025. |
| 4. تقديم الاستعراض في المنتدى | ☐ ملء استبيان من أجل تحديد الصيغة المفضَّلة لتقديم العرض (جماعياً/فردياً) ومقدّم العرض وتشكيلة الوفد، قبل إعادته إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (يُحدَّد الموعد النهائي لاحقاً) لتوفير معلومات عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى.<br>☐ إنتاج مواد مرئية لتقديمها في العرض، وتسليمها إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بحلول 24 حزيران/يونيو 2025.<br>☐ اختيار الرسائل الرئيسية لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت الضيق المحدَّد لها في تلك السنة.<br>☐ اتّخاذ الترتيبات اللوجستية بالتنسيق مع البعثة الدائمة في نيويورك. |
| 5. متابعة الاستعراض الوطني الطوعي | ☐ وضع خطة لنشر الاستعراض الوطني الطوعي على نطاق واسع.<br>☐ العمل على استخلاص المعلومات من فريق الاستعراض الوطني الطوعي والشركاء وأصحاب المصلحة.<br>☐ وضع خطة عمل/خارطة طريق لمتابعة التوصيات والنتائج التي خلُص إليها الاستعراض الوطني الطوعي.<br>☐ درس إمكانية اتّخاذ قرار بشأن إعداد استعراض للمتابعة وتقديمه. |

# الملحق 2. مقترح الأمين العام بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية

## صيغة مُحدّثة لعام 2025

## أولاً. مقدّمة

تشكّل الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدَّمة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 حجر الزاوية لجهود متابعة الخطة وأُطُر مراجعتها. وهي تُتوَّج بتقديم تقرير وطني وعَرضٍ حول ما آلت إليه من نتائج في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وتهدف هذه الاستعراضات إلى تيسير تبادل البيانات والمعلومات، والنجاحات والتحديات، والدروس المستخلَصَة، والخطوات العملية للدفع باتّجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تسعى هذه المبادئ التوجيهية المشتركة إلى دعم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وكان الأمين العام قد أعدَّها بصيغتها الأولية في كانون الأول/ديسمبر 2015[22]. وهي تخضع لعمليات تحديث دورية[23] لتضمين الدروس المستخلَصَة والتجارب المستمَدَّة من المنتدى السياسي[24]. تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدِّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة.

في قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024، أعربت الدول الأعضاء عن عزمها على بذل كل الجهود الممكنة لتنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبني المبادئ التوجيهية على الممارسات الجيدة والدروس المستخلَصَة وتهدف إلى دعم البلدان في إعداد استعراضات شاملة وتحوّلية تستند إلى الأدلّة، وإلى توفير تقييم تحليلي للتقدُّم المُحرَز، والفجوات القائمة، والتحديات، والدروس المستخلَصَة، والمجالات ذات الأولوية للمضي قُدُماً.

---

22 راجع ملحق تقرير الأمين العام حول المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متّسق وناجع وشامل، A/70/684.

23 جرى تحديث المبادئ التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر 2017، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفي كانون الثاني/يناير 2021، وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

24 راجع الفقرة 9 من القرار 70/299 الصادر بتاريخ 29 تموز/يوليو 2016 والفقرة 23 من القرار 75/290B.

## ثانياً. المبادئ التوجيهية

حدَّدت الفقرة 74 من خطة عام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش السياساتي والأولويات. ولمّا كانت الملكية الوطنية هي العامل الأساسي في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليات المنفَّذة على الصعيد الوطني ستشكِّل الركيزة التي تستند إليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول.

(ب) سترصد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ الأهداف والمقاصد العالمية، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل والمترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

(ج) سيكون تَوجُّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتّخاذ خيارات سياساتية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدِّم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزِّز عنصرَيْ التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفّافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(هـ) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركِّز بوجه خاص على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للإهمال.

(و) ستستند إلى الأُطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وستتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويات الوطنية. وستتطوّر مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيات الجديدة، وستخفِّف إلى أدنى حدّ من عبء الإبلاغ المُلقى على عاتق الإدارات الوطنية.

(ز) ستتوخى الدقة وتستند إلى الأدلّة وتسترشد بتقييمات وبيانات وطنية رفيعة الجودة ومتاحة وحسنة التوقيت وموثوقة ومفصَّلة حسب الدخل، والجنس، والسن،

والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

(ح) ستقتضي تعزيز الدعم الموجَّه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نُظُم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيّما في البلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان المتوسطة الدخل.

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدَّم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعدِّدة الأطراف.

## ثالثاً. التقرير المعدّ لأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى شكلاً ومضموناً

الدول مدعوّة لإعداد تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية وفق الصيغة المستعرَضة أدناه، وذلك بهدف إعطاء فكرة عامة عن حصيلة المتابعة لخطة عام 2030 وتنفيذها، وضمان الاتّساق وإمكانية المقارنة ما بين التقارير مع مرور الوقت. يُطلَب من الدول أيضاً أن تفي كلّ بند من البنود المقترَحة حقّه.

1. **البيان الافتتاحي.** بيان يستهل به رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو المسؤول الحكومي الرفيع المستوى التقرير، ويمكن أن يبرز فيه:

- الحالة العامة للتقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات والسياسات القطاعية وأُطُر التمويل ذات الصلة.
- التطوّرات البارزة في السياسات منذ الاستعراض الوطني السابق.
- التدابير المتَّخذة لعدم إهمال أحد مع التركيز على الفئات المصنَّفة على أنها الأكثر ضعفاً.

2. **النقاط البارزة.** خلاصة من صفحة أو صفحتين تُبرِز ما يلي بإيجاز:

- العناصر الأساسية لعملية الاستعراض على المستوى الوطني، بما فيها آليات التنسيق وإشراك منظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين.
- حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استناداً إلى البيانات الإحصائية، من خلال استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة قدر الإمكان واستعراض عوامل النجاح والقصور في تحقيق التقدُّم المنشود.

- طريقة تجاوب الحكومات مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة والمترابطة، ومدى إسهام هذا التجاوب في تسهيل المبادلة وتسريع التنفيذ.
- ما تقوم به الحكومات لضمان عدم إهمال أحد والنهوض بالمساواة بين الجنسين.
- المبادرات الوطنية المتَّخذة في مجالات التمويل، أو بناء القدرات، أو المشورة المتعلقة بالسياسات، أو جمع البيانات وتحليلها، أو التكنولوجيا، أو عقد الشراكات، أو غيرها من سُبُل التنفيذ.
- مَثَلان أو ثلاثة أمثلة عن الممارسات الجيدة والدروس المستخلَصَة في مجالات مثل التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030، يمكن عرضها ضمن أُطُر موزَّعة في التقرير.
- مَثَلان أو ثلاثة أمثلة عن التحديات القائمة.
- التحديات والفرص المستجدّة والناشئة.

3. **المقدّمة.** تتطرّق بإيجاز إلى نتائج الاستعراض الرئيسية وسياقه العام وأهدافه، وتتناول باختصار:

- سياق البلد في ما يتعلّق بدورة الاستعراض الوطني، وكيفية إدراج خطة عام 2030 في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، ونُظُم جمع البيانات، ونُظُم البحث والابتكار، وأُطُر التمويل والموازنة.
- الإجراءات المتَّخذة لإحراز تقدُّم منذ الاستعراض الوطني الطوعي السابق ومتابعة تنفيذ التوصيات.
- كيفية دعم إطار السياسات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والسياسات والآليات التي ساهمت في تحقيق هذا التكامل.
- أوجه الترابط مع الاتفاقات الدولية والأُطُر الإقليمية وما إذا أُدرجت التقارير الوطنية المقدَّمة إلى الآليات الإقليمية والدولية في الاستعراض الوطني الطوعي وكيفية إدراجها.

4. **منهجية العمل وعملية التحضير للاستعراض.** قد يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمَدة لإنجاز الاستعراض، بما فيها:

- كيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمَدَّة من الفقرة 74 من خطة عام 2030.

- الخطوات المتَّخذة لإعداد استعراضات تقلّل من الجانب الوصفي وتركّز أكثر على الجانب التحليلي للإنجازات، والعوامل التمكينية، والتحديات، والثغرات، والدروس المستخلَصَة.
- كيفية مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى وكيفية انتهاج مقاربة الحكومة بأسرها للعمل في سائر القطاعات والمؤسسات باتّجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- التعاون مع الهياكل الحكومية التي أُنشئت لتنسيق عملية رفع التقارير إلى هيئات دولية وإقليمية أخرى وما إذا كان الاستعراض يبني على التقارير المعدّة ضمن أُطُر دولية أخرى مثل تلك المعنيّة بحقوق الإنسان، وتغيُّر المناخ، والتنوّع البيولوجي، والحدّ من مخاطر الكوارث.
- مدى وكيفية مشاركة المجالس البرلمانية، والمؤسسات المعنيّة بحقوق الإنسان، والفِرَق القُطرية للأمم المتحدة، وأجهزة التقييم/الرقابة الوطنية في هذه العملية.
- الآليات المستخدمَة لإشراك المجتمع المدني والفئات الأخرى من أصحاب المصلحة، وما هي المجموعات الممثلة.
- مسار النقاش الذي دار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية حول عملية إعداد التقرير الطوعي الوطني، والجهات التي شاركت فيه، وأي استعراض أقران أو تبادل معارف يكون قد أُجري مع بلدان أخرى.
- آلية الجمع بين التقارير الصادرة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية بشأن خطة عام 2030، وكيفية إدراج أي استعراضات محلية طوعية في التقرير.

5. **السياسات والبيئة التمكينية.** يحدِّد هذا القسم التقدُّم المُحرَز في وضع السياسات اللازمة وإتاحة بيئة تمكينية منذ الاستعراض الوطني الطوعي السابق، أو طبيعة التغييرات التي تمّ إدخالها، أو كيف تمّ الإيفاء بالالتزامات التي تضمّنتها الاستعراضات السابقة، وذلك في المجالات التالية:

### (أ) إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية للدفع بإجراءات تحوّلية

- كيفية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحوٍ يضمن التكامل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تحليل أوجه الترابط القائمة.
- السياسات التحوّلية أو الأدوات أو أنشطة بناء القدرات أو التغييرات المؤسسية المُعتمَدة لدعم التكامل في عملية المتابعة أو لمواجهة العوائق وتجنُّب المفاضلة بين

الأهداف، بما في ذلك الاستناد إلى إطار تقرير التنمية المستدامة العالمي والتحليل الذي يوفره لتحديد المنافذ والرافعات للإجراءات التحوّلية.

- المشاكل الهيكلية ذات الصلة أو العوائق التي يواجهها البلد عند تنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك العواقب الخارجية التي قد تترتّب على اقتصاده ومجتمعه جرّاء السياسات المحلية التي تنتهجها بلدان أخرى، وتأثير سياساته الخاصة على البلدان الأخرى، والمسائل المتعلقة بالتجارة، وتأثير الديون.
- الخطوات المتَّخذة لمراعاة المنظور الجنساني في التشريعات والسياسات والخطط والميزانيات والبرامج المعنيّة بأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.
- مساهمة التحليلات والتوجيهات والتوصيات المقدَّمة من الآليات الإقليمية والدولية في دعم اتّساق السياسات وتحديد أوجه الترابط.

### (ب) الآليات المؤسسية

- التدابير المتَّخذة لضمان فعالية الآليات المؤسسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستجابتها وشفافيتها وشموليتها وإخضاعها للمساءلة وتوفير التمويل اللازم لها. ويشمل ذلك سُبُل توثيق التعاون المنهجي وإحداث التغيير لضمان اتّساق السياسات وتكاملها بين كافة القطاعات الحكومية، ولوضع خطط مشتركة مع الأجهزة الوطنية المعنيّة كهيئات التخطيط الوطنية أو أجهزة الرقابة أو الآليات الوطنية المتّبعة للإبلاغ والمتابعة.
- كيفية توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكومية (الوطنية ودون الوطنية والمحلية) توخياً للاتّساق في تنفيذ خطة عام 2030 ومراجعتها.
- سُبُل التنسيق بين صنّاع السياسات من خلال الآليات الوطنية للتخطيط ووضع الموازنات والإجراءات المالية والاستثمارية.
- الخطوات المتَّخذة لضمان جمع وتبادل وتحليل واستخدام البيانات والمعلومات والتحاليل ذات الصلة بشكل منهجي في مختلف القطاعات.
- الترتيبات المؤسسية المعتمَدة في مراجعة التقدُّم المُحرَز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عملية إعداد التقارير الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، والدعم المقدَّم من الفريق القُطري للأمم المتحدة عند تواجده.

### (ج) عدم إهمال أحد

- كيفية تعميم مبدأ عدم إهمال أحد ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- آلية تحديد الفئات والأشخاص الأكثر ضعفاً بما في ذلك من خلال تحسين مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وسُبُل تمكين تلك الفئات وإشراكها في إيجاد الحلول.
- كيفية ترجمة مبدأ عدم إهمال أحد إلى أفعال ملموسة لمعالجة مشكلة عدم المساواة والتمييز، وإلى جهودٍ فعلية تضمن المشاركة الشاملة والفعلية في مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- يمكن للبلدان ألاّ تحدّ نفسها بالسياسات الاجتماعية بل أن تتوجَّه نحو سياسات الاقتصاد الكلي والتكنولوجيا التي تؤثِّر على أوضاع الفئات المهمَلة بشكل أكبر، موفِّرةً الدعم اللازم لإدماج الجميع اجتماعياً واقتصادياً بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو سواه.
- الخطوات المتَّخذة لتمكين النساء والفتيات والمساعدة في إعمال حقوق الإنسان.

### (د) ضمان الشعور بملكية أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية

- سُبُل إشراك الحكومات الوطنية والمحلية، والهيئات التشريعية، وأجهزة الرقابة/التدقيق الوطنية، والمؤسسات الوطنية المعنيّة بحقوق الإنسان، والهيئات الأخرى ذات الصلة.
- مشاركة المجتمع المدني بما في ذلك الأوساط الأكاديمية، وكذلك القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في تنفيذ خطة عام 2030.
- سُبُل مشاركة ومساهمة مختلف الفئات، لا سيّما النساء والشباب، فضلاً عن الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكبار السن، والسكان الأصليين، واللاجئين، والنازحين داخلياً، والمهاجرين، وسواها من الفئات الضعيفة في البلد في تنفيذ خطة عام 2030.
- كيفية تطوّر الجهود المبذولة للحفاظ على ملكية الأهداف أو تعميمها، وسُبُل زيادة مشاركة أصحاب المصلحة، والتقدُّم المُحرَز نحو اعتماد نهج المجتمع بأسره في تنفيذ خطة عام 2030.
- كيفية إدراج مدخلات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في التقرير.
- أمثلة عن أنشطة المناصرة وحملات التوعية بشأن خطة عام 2030 لكسب التأييد وضمان الشعور بالملكية على مستوى جمع القطاعات في المجتمع.

- التحديات والحلول المحدَّدة لزيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ خطة عام 2030 ومتابعة هذا التنفيذ.

6. **التقدُّم المُحرَز باتّجاه الأهداف والمقاصد وتقييم السياسات والتدابير المتَّخذة لغاية الآن.** تُشجَّع البلدان على تقديم معلومات موجزة ومتكاملة عن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. ويمكن التعمّق أكثر في بعض الأهداف وفقاً للأولويات الوطنية. وليس بالضرورة أن تركّز البلدان على نفس الأهداف التي يتم استعراضها بعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى[25]. والبلدان مدعوّة إلى التركيز على المسائل التالية عند إعداد هذا القسم:

- تقديم تقييمات ونتائج واستنتاجات قائمة على الأدلّة، وعرض التقدُّم المُحرَز منذ الاستعراض السابق، وتبيان الجهود الخاصة التي قامت بها لاحتواء النتائج وتحديد الخطوات التالية والتغلُّب على التحديات المطروحة.

- تحليل الممارسات الجيدة والتحديات والعوائق والثغرات، بالاستناد إلى بيانات كمية ونوعية. وتقديم أمثلة يمكن أن تفيد التعلُّم بين الأقران في سياق إقليمي أو دولي.

- عرض الاتّجاهات، والقضايا الناشئة، والدروس المستخلَصَة، والتدابير المتَّخذة لسدّ الفجوات ووضع الحلول، والممارسات الجيدة، وأوجه التآزر، والمبادلة، والآثار الجانبية، والمجالات التي تستوجب من البلد التماس الدعم أو المشورة من بلدان أو مؤسسات أخرى.

- إدراج البيانات باستخدام الإطار الوطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة الذي يستند إلى المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحدَّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني عند الاقتضاء.

- تخصيص فصل أو قسم لتوضيح "مسار جمع البيانات" يحدِّد النَّهج الذي اعتمده البلد لتجميع/تصنيف البيانات ومقابلتها واستخدامها وضمان نوعيتها.

- توفير تقييمات أو رسوم بيانية عن التقدُّم المُحرَز باستخدام المنهجية المتّبعة لتعزيز الشفافية والمصداقية.

- تحديد الإجراءات المطلوبة لتسريع التقدُّم نحو تنفيذ خطة عام 2030 بناءً على الاستنتاجات التي يتوصّل إليها الاستعراض.

7. **آليات التنفيذ.** قد يناقش الاستعراض آليات التنفيذ في المجالات التالية:

25 يحدّد القرار 78/285 مجموعات أهداف التنمية المستدامة التي يتعيّن استعراضها بعمق في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأعوام 2025 و2026 و2027.

- كيفية حشد التمويل والتكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد المطلوبة لتنفيذ خطة عام 2030، تماشياً مع مجالات العمل السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا، وهي:

  1. الموارد العامة المحلية
  2. الأعمال التجارية الخاصة والتمويل على الصعيدين الدولي والمحلي
  3. التعاون الإنمائي الدولي
  4. التجارة الدولية كمحرّك للتنمية
  5. القدرة على تحمُّل الديون
  6. القضايا النُّظُمية
  7. العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

- كيفية مواءمة الأُطر المؤسسية، والنُّظُم المالية، واستراتيجيات التمويل، وأُطُر التمويل الوطنية المتكاملة، والبيانات الإحصائية، والموارد المُخصَّصة، مع الجهود الداعمة لتنفيذ خطة عام 2030 والتعهُّد بعدم إهمال أحد. ويمكن للبلدان المانحة أن تشرح كيف راجعت توجيهاتها الخاصة في مجال التعاون الإنمائي.

- تجارب البلدان مع الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي، وتمويل العمل المناخي، والمجالات الأخرى.

- الاحتياجات الفعلية على صعيد التكنولوجيا، وبناء القدرات، والبيانات، وتحليل البيانات، بما في ذلك طلب الدعم الخارجي عند الاقتضاء.

- الرابط بين الاستعراض الوطني الطوعي ومشاركة البلد في المنتديات الأخرى ذات الصلة مثل منتدى تمويل التنمية الذي ينظِّمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

- التغييرات التي طرأت ما بين الاستعراض الراهن والاستعراض السابق في المجالات المذكورة.

8. **التحديات المستجدّة والناشئة.** قد يتناول هذا القسم آثار الاتّجاهات التي تؤثر على البلد، بما فيها:

- الجهود التي يبذلها البلد من أجل تقوية مِنعته في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إزاء التحديات المتزايدة المتعلقة بتأثيرات تغيُّر المناخ، والتدهور البيئي وفقدان التنوّع البيولوجي، والهجرة، والصراعات العنيفة، وعدم المساواة بين الجنسين، وعبء الديون، والتحوّل الرقمي والذكاء الاصطناعي، وانعدام الأمن الغذائي.

- السياسات والتدابير الاستشرافية التي قد تكون مطلوبة لمعالجة الاختلافات الهيكلية الكامنة والأسباب الجذرية، وتحديد الإجراءات المطلوبة لبناء المِنعة وتفادي أي انتكاسات في المستقبل، مع التركيز على عدم إهمال أحد والمشاركة الشاملة والهادفة لجميع المعنيّين.
- تحليل التحديات المستجدّة والناشئة وكيف يمكن أن تؤثر على أهداف التنمية المستدامة، وتؤدي إلى بروز فئات ضعيفة جديدة أو تزيد تهميش بعض الفئات المعرَّضة أصلاً لخطر الإهمال.

9. **الخاتمة والخطوات المقبلة في مرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي.** من المهم تعزيز التأثير الطويل الأمد للاستعراض الوطني الطوعي، وذلك من خلال ترجمة الاستنتاجات المستخلَصَة من تحليل التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات في مجال السياسات تضمن المزيد من التقدُّم. ومن خلال إرساء دورة متواصلة من التحليل والتطبيق، يمكن للبلدان ضمان أن تشكِّل الاستعراضات الوطنية الطوعية أدوات عملية للدفع بتحسين السياسات، وحشد الموارد، وتنفيذ مبادرات هادفة. وتشجَّع البلدان على اتّخاذ الخطوات التالية:

- تحديد الخطوات التي يُعتزم اتّخاذها لتعزيز تنفيذ خطة عام 2030 وتسريعه بناءً على مخرجات قمة أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل لعام 2024.
- تبيان الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض، وكيفية تطبيقها، والخطوات الواقعية التالية للسماح بمتابعة هادفة في الاستعراضات الوطنية الطوعية اللاحقة أو الوثائق المرتبطة بها.
- زيادة زخم التنفيذ على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك من خلال نشر الاستعراضات الوطنية الطوعية وسواها من الاستعراضات الوطنية ونتائجها.
- إدراج الخطوات المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستعراض الوطني الطوعي ضمن آلية وطنية لاستطلاع الملاحظات، من خلال مثلاً خطة عمل أو خارطة طريق، وذلك للاستفادة بفعالية من الدروس المستخلَصَة من عملية الاستعراض لتعديل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

10. **الملاحق.** يمكن تقديم المزيد من المعلومات في الملاحق، بما في ذلك:

- بيانات من الإطار الوطني لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

- مجموعة من الممارسات الجيدة و/أو السياسات والاستراتيجيات التي ساهمت في النهوض بتنفيذ خطة عام 2030.
- مساهمات أصحاب المصلحة أو تعليقاتهم بشأن التقرير.
- الروابط لتقارير أخرى تنشرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على صفحة كل بلد ضمن قاعدة البيانات المخصَّصة للاستعراضات الوطنية الطوعية، بما فيها التقارير التي يقدِّمها أصحاب المصلحة استكمالاً للاستعراض.
- قائمة بمجموعة الجهات المعنيّة التي تمّت استشارتها عند إعداد التقرير.

## رابعاً. تقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تبعاً لمنهجيات العمل الراهنة، الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى محدود. قد تودّ البلدان بالتالي أن تدرس جملة خيارات عند تقديم عروضها في المنتدى:

1. تسليم تقريرها الخطي قبل انعقاد المنتدى تمهيداً لإجراء نقاش تفاعلي موضوعي بشأنه.
2. الاستفادة من المنتديات الإقليمية التي تُعقَد بشأن التنمية المستدامة، كخطوة تمهيدية لتبادل المعلومات عن أشكال التقدُّم والتحديات والممارسات الجيدة المرتبطة بإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والتأمُّل في سُبُل متابعتها.
3. الانضمام إلى "مجموعة البلدان الصديقة للاستعراضات الوطنية الطوعية" للتحضير لمناقشة استعراضات وطنية طوعية محدَّدة في المنتدى.
4. التركيز على رسائل ودروس رئيسية مختارة من الاستعراض الوطني الطوعي، من أجل التعلُّم من الأقران خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وتبيان المجالات التي تستوجب التماس الدعم أو المشورة.
5. استخدام الرسوم المعلوماتية "الإنفوغرافيك" ومقاطع الفيديو وعرض البيانات بمواد بصرية لإيصال الرسائل المعقدة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتركيز على تنفيذ خطة عام 2030 وعدم إهمال أحد.
6. توفير مساحة للجهات المعنيّة، كالحكومات المحلية، وهيئات المجتمع المدني، والشباب، والأطفال، والمؤسسات الوطنية المعنيّة بحقوق الإنسان، والقطاع الخاص، لتِبيان مساهمتها في الاستعراض الوطني الطوعي وآرائها بشأن التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد.
7. ضمان التوازن بين الجنسين على مستوى المتحدثين المشاركين خلال العروض.

8. العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدَّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه، كاللجوء مثلاً إلى التوأمة الطوعية للتعلُّم من الأقران.

9. الاستفادة على أفضل وجه من الوقت المخصَّص للبلد خلال المنتدى لإفساح المجال لنقاش تفاعلي وتبادل الأسئلة والأجوبة، بما فيها تلك الخطية، بما يعزِّز القدرة على التعلُّم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.

10. تنظيم أنشطة جانبية، والمشاركة الفعلية في الفعاليات والمختبرات الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية التي تُنظَّم على هامش البرنامج الرسمي للمنتدى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمَدَّة من عملية الاستعراض واستطلاع الملاحظات الواردة.